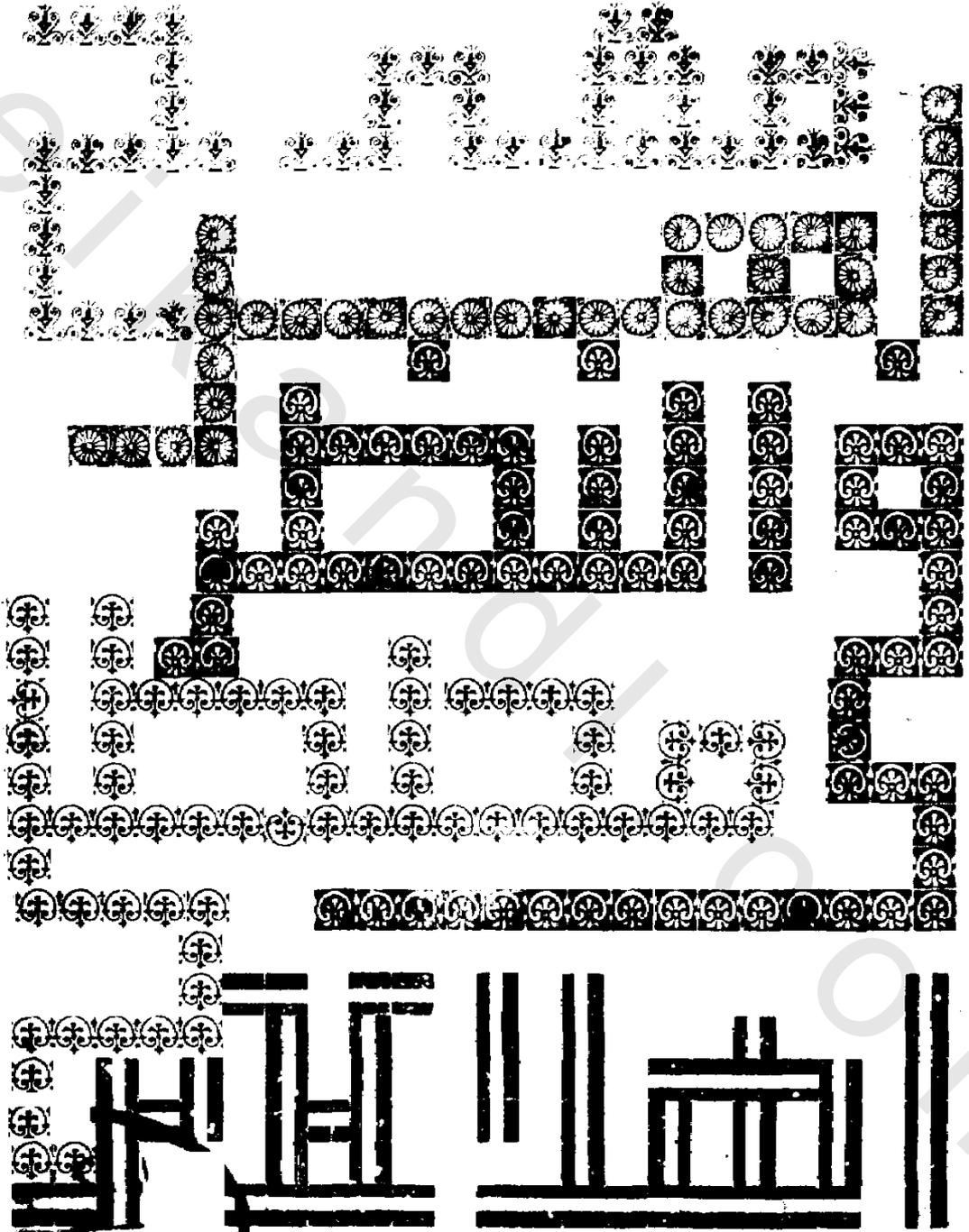


مبتدا الخبر

في مبادي علم الأثر

و



سِرِّ السِّرِّ الْحَقِيقِيِّ

أحمدُ من رَفَعَ شأنَ أهلِ الأثرِ وجعلَ لهم حديثًا حسنًا يَأْثُرُهُ من أثرِ * وأُصَلِّيَ على من أَرْسَلَهُ للعالمينَ رَحْمَةً وَاثَارَهُ الكِتَابَ والحِكْمَةَ * وعلى آلهِ الثِّقَاتِ الأخْيَارِ وَأَصْحَابِهِ الكِرَامِ الأَبْرَارِ * وبعدُ فقد اقترحَ عَلَيَّ رَاغِبٌ في مُصْطَلَحِ أهلِ الأثرِ أَنْ أُوضِعَ ما فيه من نُخْبَةِ الفِكْرِ * فأجبتُهُ الى ذَلِكَ * سَالِكًا أَقْرَبَ المسَالِكِ * مستعينًا باللهِ سبحانه * فيما قصدتُ من الإِبَانَةِ ولتقدِّمِ قبلُ مقدِّمتينِ هما الأساسُ الذي تُبْنَى عليه الرسالةُ

المقدِّمةُ الأولى

إذا جرَّدَ الإنسانُ عقله عن الوهم - المانع من الإدراك والفهم - ونظر في نفسه أو فيما حوله - أدرك أنَّ للعالمِ صانعًا مبدعًا حكيمًا - بيده ملكوتُ كُلِّ شيءٍ - فيقبلُ عليه - ويوجهُ وجهه إليه * ثم إذا نظر إلى نفسه ونظرَ جلاله - ولاحظ ما جلاله - عرَفَ أنَّ مَنْ أوتيه ذو حظِّ عظيمٍ * فإذا كرَّرَ النظرَ علمَ أنَّه لم يَخْلُقْ سُدَى - وأنَّ له شأنًا عدا * - غيرَ أنَّه يشعُرُ بأنَّ شَمَّ أشياء لا يهتدى إليها سبيلًا ولا يجد

عليها دليلاً* وأنه ان لم يكن له شأن عظيم لا يشاركه فيه الحيوان فالحَيوانُ أَسْعَدُ منه حالاً، فربما ظنَّ أَنَّ له ما لا* فأذا اتاه داعٍ يدعوهُ الى ربه، التفت اليه بكلِّ قلبه * وانتبه أشدَّ انتباه، فأذا آتته بَيْنَةُ منه لباه* وفداه بنفسه وأباه وقبيل ما جاء به وما اباه * فيرى ما كان ينظرُ اليه من طرف خفي، ويعلم أنَّ الله تعالى به حفي * فيسمع الآياتِ المتلوَّةُ ويرى الييناتِ المجلوَّةُ * فيرى امامه من نور النبوة سراجاً وهاجاً، ويسلكُ من الهداية سبلاً فجأجاً* وحين يعلم أنَّ العقلَ لا يهتدي إلا بالشرع والشرع لا يتبين إلا بالعقل* فالعقلُ كالبصر والشرعُ كالنور فكما أنَّه بنور البصرِ ونور الشمس ونحوها يبصر كذلك بنور العقلِ ونور الشرعِ يستبصر فهما في الباطن واحد وفي الظاهر اثنان، نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء فإذا اقيم في الصراط المستقيم، ولاح له سبب الفلاح، اعرض عن كلِّ لائمٍ ولاح، وهجر الألفَ والعامه، قاصداً دار السعاده، وهذا مبدأ سفرٍ بعيدٍ الشقه، شديد المشقه.

فأذا استسهل الصعب واستحلى المرُّ في سبيل هذا الأمر - قال بعد حين وقد كاد أن يدركه الحين، ويقطعه الأين، ويحجبه الغين - عن رؤية الأثرِ فضلاً عن العين

وكان ما كان مما لست أذكره فظنَّ خيراً ولا تسأل عن الخبر

وربما قال

لقد ظفرت بما ارجو وقد حظيت نفسي بأعظم مما جال في الفكر

هَذَاكَ الْبِشْرُ وَالْبِشْرُ هُنَاكَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ
عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ

فوائد تتعلق بالمقدمة الأولى

الفائدة الأولى لا يخفى أن معرفة الله سبحانه وتعالى وعبادته هي السعادة الكبرى التي
ليس وراءها مرئ، ولما كان وجوده سبحانه وتعالى مركزاً في قِطْرِ النَّاسِ لم يرد على
لسان الشارع إقامة الدلائل عليه إذ الأدلة إنما تورد غالباً فيما ربما يخفى قال الشاعر
وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وانما ورد في الشرع الأمر بالنظر في النفس وما أدركته من العالم وأحواله ليعلم
قدرته الباهرة وحكمته البالغة وأنه لا يعزب شيء عن علمه ولا يخرج شيء عن حكمه قال
الله تعالى في كتابه العزيز في فاتحة أول سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق
خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم
وقال جل جلاله إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات
لأولي الأبصار

وقال عز من قائل ومن آياته يرثكم البرق خوفاً وطمعاً وينزل من السماء ماءً فيحيي
به الأرض بعد موتها إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون
وقال عز وجل وفي أنفسكم أفلا تبصرون

والآيات المتلوة الدالة على وجوب النظر في الآيات المجلوه كثيرة بكثير التفكير
فيها أو الأبواب الذين يأتون البيوت من الأبواب

ولقد أحسن من قال

فواعجبا كيف يعصى الآلا ه أم كيف يجحده الجاحد
وفي كل شيء له آية تدل على أنه واحد



ومن ثمّ اوجب بعض الائمة معرفة الله سبحانه على من لم تبلغه دعوة الانبياء قال العلامة ابراهيم القفاني في الشرح الصغير على جوهرته

واعلم ان الصواب ان العوام والعبيد والنسوان والخدم مكلفون بمعرفة العقائد عن الادلة متى كان فيهم اهلية فهمها والا كفاهم التقليد، ولا يخفى ان اعتبار البلوغ في التكليف هو ما استقر عليه الشرع والا فقد نقل جماعة من العلماء عن البيهقي انه قال ان الاحكام الشرعية التكليفية كانت في صدر الاسلام غير متعلقة بالبلوغ ولا متوقفة عليه بل كانت تتعلق بالقادر بالغا كان او غيره (تحرير) اعلم ان المقرر عند الحنفية تكليف الصبي العاقل بالايان وكذا من لم تبلغه الدعوة ونشأ على شاطئ جبل لوجود العقل فلو لم يعتقد ايمانا ولا كفرا كان من اهل النار لوجوب الايمان عليه بمجرد العقل، واما في الشرائع العملية فمعدور حتى تقوم عليه الحجة، وهذا مروى عن ابي حنيفة ومشايخ اهل السنة من اهل مذهبه قال ابو منصور الصبي العاقل يجب عليه معرفة الله تعالى وقوله عليه السلام رفع القلم عن ثلاثة وعد منهم الصبي حتى يحتلم محمول على الشرائع دون الايمان والفرق بينه وبين قول المعتزلة الاتي ان المعتزلة يجعلون العقل موجبا وهولاء عندهم الموجب هو الله تعالى والعقل معرف لا يجابه والتصحيح الموافق لظاهر النص وظاهر الرواية ما قاله صاحب التوقيم ونحو الاسلام ان الذي لم تبلغه الدعوة غير مكلف بمجرد العقل وانه اذا لم يعتقد ايمانا ولا كفرا كان معدورا اذا لم يمتص له مدة يتمكن فيها من التأمل والاستدلال بأن يبلغ في شاطئ جبل ومات من ساعته، واما اذا مضت له مدة يتمكن فيها من ذلك واعانه الله بالتجربة على ادراك العواقب لم يكن معدورا لان ذلك بتزلة دعوة الرسل في حقه فاذا لم تحصل له معرفة بعد هذه المدة دل ذلك على استغفائه بالحجة والمستخف لا يكون معدورا ثم مدة الامهال لادليل على تحديدها يعول عليه، وتقديرها بثلاثة ايام اعتبارا بالمرئد ليس بقوى لتفاوت العقول في التجربة، فرب عاقل يهتدي في زمان قليل ما لا يهتدي اليه غيره في زمان كثير، فالخلق تنوعت علم مقدارها في حق كل شخص اليه تعالى فيعفو عنه قبل بلوغها وراقبه بعد استيفائها * واما عند الاثرية فالذي لم تبلغه

الدعوة اذا غفل عن الاعتقاد حتى هلك او اعتقد الشرك ولم تباغته الدعوة كان معذوراً لان المعتبر عندهم هو السمع دون العقل، ومن قتل ممن لم تبلغه الدعوة ضمن لان كفرهم معنو عندهم وصاروا كالمسلمين في الضمان وعند الخنفيه لا ضمان وان كان قتالهم حراماً قبل الدعوة لان غفلاتهم عن الايمان بعد ادراك مدة التأمل لا تكون عفواً فكان قتالهم مثل نساء اهل الحرب فلا يضمن ولا يصح ايمان الصبي العاقل عند الاشاعرة لعدم ورود الشرع به متمسكين بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا نفي العذاب قبل البعثة ولما انتفى العذاب انتفى حكم الكفر عن الصبي ومن لم تبلغه الدعوة وبقوا على النظرة وأجيب عن الآية باحتمال ان يراد من العذاب المنفي العذاب الدنيوي فلا تنهض حجة انتهى كلام المنار وشرحه لعبد اللطيف المنصب ه انتهت عبارة الشرح

الفائدة الثانية ان الطريقة المشروعة فيما يتعلق بعرفة الله سبحانه هي الامر بالنظر في مخلوقاته المتنوعة وما فيها من عجائب الصنعة ونديع الحلقة ليعرف كمال قدرته وحكمته وعنايته - ولم يعين طريق في النظر لاختلاف احوال الناظرين ، ليسلك كل ناظر الطريق الذي يناسبه فيؤديه الى المطلوب قرب ناظر يكون نظاره في نفسه من جهة ما يتعلق باحوالها الظاهرة اقرب عنده في الدلالة من نظاره اليها من جهة ما يتعلق باحوالها الباطنة ورب ناظر يكون الحال عنده على عكس ذلك ، فلما اطلق النظر حصل المقصود لكل ناظر . ولما ذهل بعض المتكلمين عن هذه الحكمة الكبرى عينوا مسالك ربياً نضت السالك، وفيها عقاب لا يصل اليها العقاب فاوردوا على اثبات الصانع ادلة ان اوصلت فبعد ان تبلغ الروح التراق وربما هلك السقيم قبل ان يصل الترياق من العراق ولم يلهم من لامهم من السلف ومن نحا نحوهم من الخلف لمجرد ايراد الادلة بل لا يرادهم ما لا يتقع غلّه او يزيد المعتل في العاه

قال العلامة شمس الدين ابن القيم في مفتاح دار السعادة ان القرآن مملوء من الحجج والادلة والبراهين في مسائل التوحيد واثبات الصانع والمعاد وارسال الرسل

وحدوث العالم، فلا يذكر المتكلمون وغيرهم دليلاً صحيحاً على ذلك إلا وهو في القرآن بأحسن عبارة وأوضح بيان واتم معنى وأبعده عن الإيرادات والأسئلة، وقد اعترف بهذا حدائق المتكلمين من المتقدمين والتأخرين - قال أبو حامد في أول الأحياء، فإن قلت فلم لم تورد في أقسام العلم الكلام والفلسفة وتبين أنها مذمومان أو ممدوحان فاعلم أن حاصل ما يشتمل عليه الكلام من الأدلة التي ينتفع بها فالقرآن والأخبار مشتملة عليه، وما خرج عنها فهو إما مجادلة مذمومة وهي من البدع كما سيأتي بيانه، وإما مشاغبة بالتعلق بمناقضات الفرق وتطويل بنقل المقالات التي أكثرها ترهات وهذيانات تزدرى بها الطباع وتجبها الأسماع، وبعضها خوض فيما لا يتعلق بالدين، ولم يكن شيء منه مألوفاً في العصر الأول وكان الخوض فيه بالكلية من البدع - ولكن تغير الآن حكمه إذ حدثت البدع الصارفة عن مقلضي القرآن والسنة ونبغت جماعة لفقوا لها شبيهاً ورتبوا فيها كلاماً مؤلفاً فصار ذلك المخدور بحكم الضرورة مأذوناً فيه هـ

الفائدة الثالثة ربما قال قائل ما هذا الملام المبرح لأهل الكلام من كثير من العلماء الأعلام والانسان محل الخطأ والسيان وهل خلص من الخطأ من عداهم على أن فساد الدليل لا يقتضي فساد المدلول وهذه قضية يقضي بها المعقول والمنقول فنقول إن الخطأ قد يعني عنه لكن فيما لا يكون مانعاً عن الوصول إلى دار السعادة، وكثير من الناس تؤثر فيهم أدنى شبهة وكثيراً ما أوجب شكهم في الدليل شكهم فيما دل عليه يعرف هذا من سبر وخبر الأمزجة المختلفة في بني آدم وقد ثبت أن نصدي صاحب الحق لا يثبت الحق بغير وجه يقوى صولة المبطل لاسيما إذا كان ألحن بالحجة فتندرس الحجة

قال العلامة ابن القيم في كتابه المذكور في الوجه التاسع والعشرين بعد المائة في شرف العلم في أثناء شرحه لمقالة علي رضي الله عنه عند قوله بنقدح الشك في قلبه بأقول عارض من شبهة * هذا اضعف علمه وقلة بصيرته إذا وردت على قلبه أدنى شبهة قدحت فيه الشك والريب بخلاف الراشح في العلم لو وردت عليه شبهة بعدد أمواج البحر ما

ازالت يقينه ولا قدحت فيه شكاً لانه قد رسخ في العلم فلا تستفزّه الشبهات بل اذا وردت عليه ردها حرس العلم وجيشه مغلوله مغلوبه، والشبهة وارد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه بل يقوي علمه ويقينه بردها ومعرفة بطلانها ومتى لم تباشر حقيقة العلم بالحق قلبه قدحت فيه الشك باول وهلة فان تداركها والا تناهت على قلبه امثالها حتى يصير شاكاً مرتاباً، والقلب يتوارد عليه جيشان من الباطل جيش شهوات النفي وجيش شبهات الباطل فالباقل صغي اليها وركن اليها تشرهبا وامتلاً بها فينضح لسانه وجوارحه بموجها فان اشرب شبهات الباطل انفجرت على لسانه الشكوك والشبهات والايرادات فيظن الجاهل ان ذلك لسعة علمه وانما ذلك من عدم علمه ويقينه وقال لي شيخ الاسلام وقد جعلت اورد عليه ايرادا بعد ايراد لا تجعل قلبك للايرادات والشبهات مثل السفنجة فيشربها فلا ينضح الا بها ولكن احمله كالزجاجة المصمتة تمر الشبهات بظاهرها ولا تستقر فيها فيراها بصفائه ويدفعها بصلابته والا فاذا اشربت قلبك كل شبهة تمر عليك صار مقراً للشبهات او كما قال فما علم اني انتفعت بوصية في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك * وانما سميت الشبهة شبهة لاشتباه الحق بالباطل فيها فانها تلبس ثوب الحق على جسم الباطل واكثر الناس اصحاب حس ظاهر فينظر الناظر فيما البسته من اللباس فيعتقد صحتها واما صاحب العلم واليقين فانه لا يغتر بذلك بل يتجاوز نظره الى باطنها وما تحت لباسها فيكشف له حقيقتها ومثال هذا الدرهم الزائف فانه يغتر به الجاهل بالنقد نظراً الى ما عليه من لباس الفضة والناقد البصير يتجاوز نظره ما وراء ذلك فيطلع على زيفه فاللفظ الحسن الفصيح هو للشبهة بمنزلة اللباس من الغضة على الدرهم الزائف والمعنى كالفحاس الذي تحته وكما قد قل هذا الاعتراض من خلق لا يحصيهم الا الله واذا تأمل العاقل الفطن هذا القدر وتدبره رأى اكثر الناس يقبل المذهب والمقالة بلفظ ويردها بعينها بلفظ آخر وقد رأيت انا من هذا في كتب الناس ما شاء الله وكما قد رد من الحق بتشبيعه بلباس من اللفظ قبيح وفي

مثل هذا قال أئمة السنة منهم الامام احمد وغيره لانزيل عن الله تعالى صفة من صفاته لاجل شناعة شنت فحولاء الجهمية يسمون اثبات صفات الكمال لله من حياته وعلمه وكلامه وسمعه وبصره وسائر ما وصف به نفسه تشبيهاً وتجسيماً ومن اثبت ذلك مشبهاً ولا يفر من هذا المعنى الحق لاجل هذه التسمية الباطلة الا العقول الصغيرة القاصرة خفافيش البصائر وكل اهل نحلة ومقالة يلبسون نخلتهم ومقاتلهم احسن ما يقدرون عليه من الالفاظ ومقالة مخالفهم اقبح ما يقدرون عليه من الالفاظ ومن رزقه الله بصيرة فهو يكشف بها حقيقة ماتحت تلك الالفاظ من الحق والباطل ولا يغتر باللفظ كما قيل في هذا المعنى

تقول هذا جني النخل تمدحه وان نشأ قلت ذاق الزنابير
مدحاً وذمماً وما جاوزت وصفها والحق قد يعتره سوء تعبير

فاذا اردت الاطلاع علي كنه المعنى هل هو حق او باطل فجرده من لباس العبارة وجرد قلبك عن النفرة والميل ثم اعط النظر حقه ناظراً بعين الانصاف ولا تكن ممن ينظر في مقالة اصحابه ومن يحسن به ظنه نظر تأمل بكل قلبه ثم ينظر في مقالة خصومه ومن يسي ظنه به كمنظر الشرير والملاحظة فالناظر بعين العداوة يري المحاسن مساوي والناظر بعين المحبة عكسه وما سلم من هذا الآمن اراد الله كرامته وارتضاه لقبول الحق وقد قيل

وعين الرضى عن كل عيب كائلة كما ان عين السخط تبدي المساوبا

وقال آخر

نظروا بعين عداوة ولو أنها عين الرضى لاستحسنوا ما استجبوا

فاذا كان هذا في نظر العين الذي يدرك المحسوسات ولا يتمكن من المكابرة فيها فما الظن بنظر القلب الذي يدرك المعاني التي هي عرضة المكابرة والله المستعان على معرفة الحق وقبواه ورد الباطل وعدم الاغترار به

الفائدة الرابعة لما كانت الفائدة الثالثة جرت في اثناء شرح كلام علي رضي

الله عنه اقتضى ان نورد هنا كلامه المشار اليه فكلام علي رضي الله عنه

قال كميل بن زياد النخعي اخذ علي بن ابي طالب رضي الله عنه بيدي واخرجني

الى ناحية الجبان ، فلما اصغر جعل يتنفس الصعداء - ثم قال (يا كميل) القلوب أوعية

تغيرها او عاها ، احفظ عني ما اقول * - الناس ثلاثة - فعالم رباني - ومتعلم على سبيل

النجاة ، وهمج رعاع ، أتباع كل ناعق - يملون مع كل ريح . لم يستضيئوا بنور

العلم ولم يلجئوا الى ركن وثيق * - العلم خير من المال ،

العلم يحرّسك وانت تحرس المال .

العلم يزكو على الأتفاق - والمال تنقصه النّقه

العلم حاكم - والمال محكوم عليه . ومحبة العلم دين يداين به

العلم يكسب العالم الطاعة في حياته ، وجميل الأحدثه بعد وفاته ، وصنيعة المال

نزول بزواله * مات خزان المال وهم احياء - والعلم باقون ما بقي الدهر ، اعيانهم

مفقوده - وأمثالهم في القلوب موجوده

آه اين ههنا عالما جمعا (و اشار بيده الى صدره) لو أصبت لة حملة - بلى أصبت

لقنا غير ما موني عليه - يستعمل آله الدين للدينا - يستظهر بحجج الله على كتابه وبنعمه

على عباده * - او منقادا لاهل الحق لا بصيرة له في آحنائه ، ينقدح الشك في قلبه

بأول عارض من شبهة - لا ذا ولا ذاك * - أو منهوما باللذات سلس القياد للشهوات

او مغرّى بجمع الأموال والادّخار ليسا من دّعاة الدين ، اقرب شيها بهما الأنعام السائمة

كذلك يموت العلم بتوت حامله

اللهم بلى لن تحلوا الأرض من قائم لله بحجة - لكيلا نتعطل حجج الله وبياناته ،

أولئك الأقولون عددا - الأعظمون عند الله قدرا ، بهم يدفع الله عن حججه حتى

يؤدوها الى نظرائهم ، ويزرعوها في قلوب أشباههم . هجم بهم العلم على حقيقة الأمر

فاستلانا ما استوعر منه المترفون - وأنسوا بما استوحش منه الجاهلون . صحبوا الدنيا بأبدانٍ أرواحها معلقةٌ بالملأ الأعلى . أولئك خلفاء الله في أرضه ودُعائه الى دينه * هاه هاه شوقاً الى رويتهم ، واستغفر الله لي ولك ، اذا شئت فقمْ ذكره ابو نعيم في الحلية وغيره قال ابوبكر الخطيب هذا حديث حسن من احسن الاحاديث معنى واشرفها لفظاً

هذا ولندكر شيئاً من شرحه المشار اليه على طريق الايجاز ليجد المطالع النيه الى حقيقته الغلوية اقرب مجاز فنقول

تقسيم امير المؤمنين الناس في اول كلامه تقسيم في غاية الصحة ونهاية السداد لان الانسان لا يخلو من احد الاقسام التي ذكرها ،

فالعالم الرباني هو الرفيع المنزلة في العلم القائم بحقه وهو منسوب الى الرب وزيدت الألف والنون فيه للجبالفة في النسبة
واما المتعلم على سبيل النجاة فهو الطالب بتعلمه نجاته من التفريط فيما وجب عليه او نذب اليه

واما القسم الثالث فهم المهملون لانفسهم وما احسن تشبيههم بالهمج الرعاع فبه يشبه اداني الناس ، والهمج من الناس حمقاهم ، واصله الهمج جمع هجمة وهو ذباب صغير كالبعوض يسقط على وجوه الغنم والدواب وأعينها ، والرعاع الذين لا يعتد بهم

قوله اتباع كل ناعق اي من صاح بهم ودعاهم تبعوه سواء دعاهم الى هدى او ضلال ، وهو لاء من اضرا الخلق على الأديان فانهم الاكثرون عددا الاقلون عند الله قدرا ، وهم حطب كل فتنه بهم توقد و يشب ضرامها فان اهل الدين يعتزلونها ويتولاها
الهمج الرعاع

قوله يميلون مع كل ريح وفي رواية مع كل صائح شبه عقولهم الضعيفة بالفضن الضعيف وشبه الاهواء والآراء بالرياح والفضن يميل مع الريح حيث مالت ، وعقول

هولاء تميل مع كل هوى وكل داع

وقوله لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجئوا الى ركن وثيق بيان للسبب الذي جعلهم بتلك المثابة

قوله العلم يكسب العالم الطاعة في حياته ، وجميل الاحدوثة بعد مماته يكسبه ذلك اي يجعله كدينا له و بورثه اياه يقال كسبه ذلك عزا وطاعة واكسبه لغتان [قال ثعلب كلهم يقول كسبك فلان خيرا الا ابن الاعرابي فانه يقول اكسبك بالالف] فالعالم بعد وفاته ميت وهو حي بين الناس والجاهل في حياته حي وهو ميت بين الناس

قال الشاعر

قد مات قوم وما مات مكارمهم وعاش قوم وهم في الناس اموات

وقد عدّ ذلك حياة ثانية كما قال المتنبي

ذكرُ الفتى عمره الثاني وحاجته ما قاته وفضولُ العيش اشغال

قوله وصنيعة المال تزول بزواله يعني ان كل صنيعه صنعت للرجل من اجل ماله من اكرام ومحبة وخدمة وغيرها فانما هي لمراعاة ماله فاذا زال ماله زالت تلك الصنائع كلها حتي انه ربما لا يسلم عليه من كان يدأب في خدمته

قوله آه ان ههنا علما جما (و اشار بيده الى صدره) يدل على جواز اخبار الرجل بما عنده من العلم والخير ليقبض منه ولينتفع به ومنه قول يوسف عليه السلام اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم

ثم ذكر اصناف حملة العلم الذين لا يصلحون لحمله وهم اربعة

احدهم من اوتي حفظا وذكاء ولكن لم يؤت زكاء

قوله يستظهر بيججج الله على كتابه و بنعمه على عباده هذه صفة غير المأمون اذا تعلم علما قدمه على كتاب الله وجعل كتاب الله تاليا له واما العالم المأمون فانه يستظهر بكتاب الله على ما سواه فيقدمه ويجعله مهيئا على غيره كما جعله الله

والصنف الثاني من حملة العلم المتقاد الذي لم يطمئن به قلبه وهو المقلد لاهل العلم من غير بصيرة فهو من مكثري سوادهم ' والاحناء (جمع حنوبوزن علم) الجوانب والنواحي تقول العرب ازجر احناء طيرك اي امسك نواحي خفتك وطيشك ' والطير هنا الخفة والطيش قال لبيد

فقلتُ ازجرِ احناء طيرك واعلمن بانك ان قدمتُ رجلكُ عاثرُ

قوله ينقدح الشك في قلبه باول عارض من شبهة قد مضى بعض شرحه
قوله باول عارض من شبهة هذا دليل ضعف عقله ومعرفته اذ تستغزه اوائل الامور والباطل روعة في اوله فاذا ثبت له القلب انقلب على عقبيه والله يحب من عبده الحلم والاناة

الصنف الثالث من نهيمته في نيل لذته والعلم لا ينال الا بهجر اللذة وترك الراحة فان العلم صناعة القلب فاما لم يتفرغ القلب اصناعته وشغله لم ينلها فان القلب له وجهة واحدة فاذا وُجِعت وجهته الى اللذات انصرف عن العلم
الصنف الرابع من همته في جمع الاموال وادخارها فلا يرى شيئاً اطيب له مما هو فيه فمن اين لهذا درجة العلم

قوله اقرب شبيها بهم الانعام السائمة هذا التشبيه ماخوذ من قوله تعالى ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلاً والسائمة الراعية وشبهه هولاء بها لان همتهم في رعي الدنيا قوله كذلك يموت العلم بموت حامله ' اذ ذهاب العلم انما هو بذهاب العلماء
قوله اللهم بلى لن تخلو الأرض من مجتهد قائم لله بحجبه يدل عليه الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي على الحق لا يضرمهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى ياتي امر الله وهم على ذلك ويدل عليه ايضاً ما رواه الترمذي عن قتبية ثنا حماد بن يحيى الابج عن ثابت عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل امي مثل المنظر لابدري اوله خير ام آخره قال هذا حديث حسن غريب

قوله لكيلا تبطل حجاج الله وبيئاته اي لكيلا تذهب من بين ايدي الناس
والأ فالبطلان محال عليها

قوله اولئك الاقلون عددا الاعظمون عند الله قدرا يعني هذا الصنف من الناس
اقل الخلق عددا وهذا سبب غربتهم فانهم قليلون في الناس والناس على خلاف
طريقتهم فلمهم نبأ وللناس نبأ ، واياك ان تغتر بما يغتر به الجاهلون فانهم يقولون
لو كان هؤلاء علي حق لم يكونوا اقل الناس عددا والناس على خلافهم فإ الناس الا
اهل الحق وان كانوا اقلهم عددا قال ابن مسعود لا يكن احدكم امة (يعني يقول انا
مع الناس) ليوطن احدكم على ان يؤمن ولو كفر الناس وقد ذم الله سبحانه الاكثرين
في غير موضع قال تعالى وان تطع أكثر من في الارض يضلوك عن سبيل الله وقال
تعالى وقليل من عبادي الشكور

قوله بهم يدفع الله عن حججه حتى يؤدوها الى نظرائهم ويزرعوها في قلوب
اشباههم ، وهذا لان الله سبحانه ضمن حفظ حججه وبيئاته فلا تنقطع حجج الله
والقيام بها من الارض

قوله هم العلم على حقيقة الامر فاستلانا ما استوعره المترفون وانسوا بما
استوحش منه الجاهلون ، هذا من ثمرات اليقين فان القلب اذا استيقن ما وعد الله به
اولياءه صار كانه ينظر اليه من وراء حجاب الدنيا ويعلم انه اذا زال ذلك الحجاب
رأى ذلك عيانا

قوله صحبوا الدنيا بابدان ارواحها متعلقة بالملأ الاعلى وفي رواية بالمحل الاعلى ، الروح
في هذا الجسد بدار غربة ولها وطن غيره وهي جوهر علوى فهي تطلب وطنها في المحل
الاعلى ولكن لفرط اشتغالها بالبدن ومتعلقاته كثيرا ما تذهل عن موطنها الاول وهؤلاء
من لم يشغلهم الموطن الثاني عن الاول قوله اولئك خلفاء الله في ارضه ودُعائه الى دينه
اي هم الذين جعلهم الله خلفاء عن غيرهم وهذا وان كان عاما في بني آدم الا ان
الاضافة هنا افادت التخصيص والتشريف كما في قوله تعالى فادخلي في عبادي

المقدِّمةُ الثانيةُ

النبيُّ إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرعٌ، فإن أمرَ بتبليغِ ما أُوحِيَ إليه سُمِّيَ رَسُولًا
 أيضًا، والرِسَالَةُ سِفَارَةٌ بين الله وبين ذوي العقول من العباد لِأَزَاخَةِ عِلْمِهِمْ
 فِي أَمْرِ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، ولَمَّا كَانَ الشَّرْعُ سَبَبَ السَّعَادَةِ فِي الدَّارَيْنِ كَانَ مِنْ
 اللَّازِمِ اللَّازِبِ أَنْ يُلَبِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، لِتُنْضَجَ الْحُجَّةُ وَتُقَوَّمَ الْحُجَّةُ، غَيْرَ
 أَنَّ الشَّرْعَ وَالْعَقْلَ يَقْضِيَانِ بَعْدَ تَصْدِيقِ كُلِّ تَقْلٍ، إِذَا النَّاقِلُ قَدْ يَكُونُ مِنْ
 أَرْبَابِ الْأَمْتَرَاءِ أَوْ مِنْ أَرْبَابِ الْإِفْتِرَاءِ، أَوْ قَلِيلَ الْإِحْتِيَاظِ أَوْ مِنْ أَرْبَابِ
 الْإِخْتِلَاطِ، فَوَجِبَ اخْتِبَارُ أَرْبَابِ الْأَخْبَارِ، وَاخْتِبَارُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ
 الثَّقَاتِ الْأَخْيَارِ، إِيثْلًا يَكُونُ الْإِثْبَاتُ بغيرِ الْإِثْبَاتِ، وَهُوَ مَعْدُورٌ بَلْ مَحْظُورٌ
 الْآنَ أَنْ يَكُونُوا ثُبَاتٌ، فَإِنْ حَصَلَ فَتُورٌ فِي ذَلِكَ، دَرَسَتْ عَلَى طَوْلِ الْمَدَى
 الْمَسَالِكُ، فَتَنْقَطِعُ الذَّرِيعَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ الشَّرِيعَةِ، فَتَتَغَيَّرُ الْفِطْرَةُ بِسَبَبِ الْفِتْرِه،
 هَذَا وَلَمَّا كَانَ نَبِينَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَاتِمَ النَّبِيِّينَ وَشَرِيعَتُهُ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ الْأُمَّمِ
 بِالْبَلْغِ فِي تَبْلِيغِ مَا أُوحِيَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَأَمْرًا بِذَلِكَ وَدَعَا لِمَنْ بَلَّغَ عَنْهُ فَقَالَ نَضَّرَ
 اللَّهُ أُمَّرَةً أَسْمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْحَى مِنْ سَامِعٍ، فَتَنَافَسَ
 الْمُتَنَافِسُونَ فِي ذَلِكَ، وَسَلَكُوا فِيهِ أَقْوَمَ الْمَسَالِكِ، وَمُعْظَمُ الْفَضْلِ فِي هَذَا
 الْفَضْلِ، لِعُلَمَاءِ الْحَدِيثِ، فَقَدْ سَعَوْا فِي ذَلِكَ السَّعْيِ الْحَثِيثِ، وَاعْتَنَوْا بِضَبْطِهِ
 وَحَفْظِهِ، وَحَافِظُوا مَا أَمَكَنَ عَلَى لَفْظِهِ، وَخَبَرُوا حَالَ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ، وَأَخْبَرُوا

بما عرفوا منه * فعدّلوا من ظهرت لهم عدالته * وجرحوا من حالت عن ذلك حالته * وكشفوا الفطأ - عن يغيب عليه الخطأ * وأدّنوا حال من ليس له خلاق - من شأنه الاختلاق * فعلوا ذلك احتياطاً للدين وحسبه * فعلوا بذلك اعظم رتبة * ولم يبألوا رفع الله شأنهم * بوضع شان شأنهم * قسموا الحديث اقساماً وجعلوا لكل قسم اسماً * وجعلوا له حدّاً ورسماً * وبينوا درجة كل حديث قوة أو ضعفاً * لياخذ بالقوي منه من يريد عند الله زلفى - فلم يبق الا اقتفاء آثارهم وتبّع أسفارهم * - فلزم ان يعلم أولاً ما اصطاح عليه اهله مما لا يسع طالب العلم جهله * وقد ألفوا فيه كتباً جمّة - ضمنوها المسائل المهمة - فمنها ما بسط ليسرّع اليه الفهم ويكون أبعد من الوهم * ومنها ما قلّ لفظه - ليسهل حفظه * وفيما كتبوا كفايه لأهل الدراية - وقد جعلنا هذه الرسالة بين الايجاز والبسط * جمعاً بين مقصدي الفهم والضبط -

فوائد تتعلق بالمقدمة الثاوية

الفائدة الاولى لما تفاوتت الناس في قوة البصائر كتفاوتهم في قوة الابصار * والبصائر كالابصار معها قوت فلها حد تقف عنده اقتضت العناية الالهية التي اعطت كل شيء حقه ان يرسل للناس انبياء ينبؤونهم عن ربهم واسباب بعدهم منه وقربهم ليهلك من هلك عن بينه ويحيى من حي عن بينه * ومن مقتضى الحكمة ان تكون الانبياء نوعاً ممتازاً واقعاً بين الانسان والملك ومشاركاً لكل واحد منهما من وجه فارسل لهم رسلاً منهم هم كالملائكة في اطلاعهم على ملكوت السموات والارض وهم مثلم في الصورة البشرية وفي احوال المطعم والمشرب * فهم عليهم السلام وان كانوا بشرًا في

الصورة فهم كالملائكة في المعارف والسيرة . وقد ذهل عن هذا المعنى منكرو النبوة فقالوا للانبياء ان انتم الا بشر مثلنا ، وما عرفوا ان الاخذ عن الملائكة لا يمكن الا لمن ايد بقوة روحانية يشاكل بها الملائكة حتى يتيسر الاقتباس وذلك لا يتيسر لسائر الناس ومنزلة الانبياء عليهم السلام من امهم بمنزلة الشمس من القمر . ومنزلة علومهم من علوم امهم بمنزلة ضوء الشمس من ضوء القمر . فكا لا يحصل النور للقمر الا بواسطة الشمس كذلك لا تحصل للناس المعارف الربانية الموجبة لتزكية نفوسهم الا بواسطة الانبياء المتقنين من الملائكة الذين ارسلهم الله سبحانه اليهم لتبليغ امره انتصح المحجة ولا يبقى للناس حجة * اذا عرفت هذا نقول النبي ماخوذ من النبأ وهو الخبر واصله نبي فقلت همزته ياء وادغمت الياء التي قبلها فيها وقد قرئ بها في السبعة وقال بعضهم النبي ماخوذ من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي ذلك اشارة الى ارتفاعه على سائر الخلق وان له رتبة شريفة ومكانة رفيعة والمأخذ الاول اقوى في اللفظ والمعنى والقراءات . يؤيد بعضها بعضا ، ومثني بذلك اما لان الله انبأه بما شاء من امره فيكون بمعنى النبأ (وهو من قبيل فعيل بمعنى اسم المفعول نحو حبيب بمعنى المحبوب والمحب) اولانه انبأ عن الله بما اوحى اليه فيكون بمعنى المنبي (وهو من قبيل فعيل بمعنى اسم الفاعل نحو انيس بمعنى المؤمن) والاول اظهر . والرسول كل نبي امره الله بتبليغ امره الى من ارسل اليه فهو بمعنى المرسل (وهو فعول بمعنى مفعول وهو نادر وقيل لم يرد في غيره) وعلى هذا الجم الغفير وهو ان كل رسول نبي وليس كل نبي رسولا اذ قد اجتمعا معا في الايجاء اليها وانفرد الرسول بالامر بالانذار والاعلام

وقال بعض العلماء لا فرق بينها بل هما سواء واستدلوا على ذلك بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الاية اثبت لها الارسال معا وقوله تعالى في سورة ريم في حق موسى عليه السلام وكان رسولا نبيا ولو كان الرسول اخصى لوجب ان يؤخر كما نقول زيد عالم علامة ولا تقول علامة عالم

والجواب ان الآية الاولى هي أعظم دليل على الفرق بينهما حيث عطف احد الاسمين على الآخر مع وجود لا الزيادة لنا كيد النبي ومثل هذا لا يقع حيث يتحد الاسمان في المعنى اذ لا يقال ما رابت انسانا ولا بشراً وانما يقع حيث يكون بين الاسمين تغاير اما بالكلية نحو ما رابت بشرا ولا شجرا او بوجه ما نحو ما رابت انسانا ولا حيوانا وفي هذه الحالة يجب تقديم الأخص على الأعم لتحصل الفائدة ولو قلت ما رابت حيوانا ولا انسانا لم يحسن اذ نفي الاعم وهو الحيوان يستلزم نفي الأخص وهو الانسان فصار ذكر الانسان بعد ذلك لغوا بخلاف العكس فان نفي الأخص وهو الانسان لا يستلزم نفي الأعم وهو الحيوان فنفي الحيوان بعد ذلك مفيد وهذه الآية دليل على قول الجمهور بان النبي اعم من الرسول والارسال المثبت في هذه الآية هو بالمعنى اللغوي

فان قلت هل يتعين تقديم احد الاسمين على الآخر اذا تغايرا بالكلية قلت يتعين فيما اذا كان نفي احدهما ابلغ فيقدم الآخر عليه نحو ليس عنده ذهب ولا فضة وليس لي عليه دينار ولا درهم ونحو ذلك وبتساوي الأمران في مثل ما جاء زيد ولا عمرو وربما تعين عند البليغ تقديم احدهما في مثل هذه الصورة اذا اقتضى الحال ذلك واما قوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم فهو جارٍ على هذه القاعدة وان توهم في بادي الرأي انه على خلافها بناء على انه يقال لم يصل الى البارحة نوم لاسنة فتنفي النوم اولا ثم تنفي السنة التي هي اوائل النوم مبالغة في ذلك قال ابن الرقاع

وستأن أقصده الناس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم

وذلك ان الأخذ بمعنى القلبة والقهر فيجب تأخير الأقوى كما يقال فلان لا

يغلبه ضعيف ولا قوي

واما الآية الثانية فقال القاضي البيضاوي وكان اي موسى رسولا نبيا ارسله الله الى الخلق فانبأهم عنه ولذلك قدم رسولا مع انه اخص واعلى ه وقال في الآية التي بعدها الواردة في حق اسمعيل عليه السلام وكان اي اسمعيل رسولا نبيا هذا يدل

على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة فان اولاد ابراهيم كانوا على شريعته عليهم الصلاة والسلام ه اشار القاضي بما ذكر سابقا الى ان هذين اللفظين قد لوحظ فيها المعنى اللغوي وان النبي بمعنى النبي عن الله والانباء عن الله انما يكون بعد الارسال فاقضى الامر بتقديم ما يتضمن الارسال على ما يتضمن الانباء

واعلم ان الرسول قد يطلق على رسول الرسول وقد يذلق على رسول غيره ومنه قوله تعالى في سورة يوسف وقال الملك اتتوني به فلما جاءه الرسول الآية وقد يطلق الرسول على الملك ومنه قوله تعالى في نزول جبريل عليه السلام بالقرآن انه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين
وقال تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا الابه
وقال تعالى الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس

وعلى ما جئنا اليه وهو كون النبي اعم من الرسول على ما ذهب اليه اكثر العلماء نقول النبي الغير المرسل هو انسان اوحى اليه بشرع يتعلق به وهذا الانسان ممتاز في جنسه سعيد في نفسه مستبصر في امره غير انه لم يؤمر بدعوة غيره فان دعا غيره فعلى حسب شفقة الناس بعضهم على بعض لا تلى انه حتم عليه لازم له

واما النبي المرسل فان الوحي يكون اليه اكثر وانكشاف الموحى به لديه اظهر ويطلع على نوع من الغيب لا يطلع عليه من سواه من دون ريب قال جل جلاله عالم الغيب فلا يظهر عنى غيبه احدا الا من ارتضى من رسول

وقد اطلنا الكلام في هذا البحث لكثرة تداوله في الكتب وافراد كثير من العلماء له بالرسائل وايراد الدلائل حتى قال بعضهم هنا بتكافي الأدلة وانه ليس في كلام الفريقين ما ينفع غله والمقام يقتضي شدة البسط غير ان فيما ذكر كفاية لمن له في النظر عناية

الفائدة الثانية في رد شبه المتكرين لأرسال الرسل بطريق الایجاز، وهم سبع فرق الفرقة الاولى قالت ان المرسل يلزمه ان يعلم ان القائل له ارسلتك لتبلغ عنى هو

الله تعالى ولا طريق الى العلم بذلك على ان التصديق بالرسالة يتوقف على العلم بوجود المرسل ومعرفة ما يستحيل عليه وما لا يستحيل وذاك لا يحصل الا بغامض النظر وهو غير مقدر بزمان لاختلاف الناس في الأمزجة والأحوال من قوة الفهم وضعفه فلم ان يطلبوا مهلة كافية للنظر والا لزم التكليف بما لا يطاق وهو مخالف للحكمة

والجواب عن الشبهة الاولى ان الله تعالى قادر على كل شيء، ومن ذلك أن يعرف من شاء من عباده أو امره اما ابتداء او بواسطة تباعثهم ذلك، وتلك الوسطة اما من غير البشر كالملائكة مع الانبياء او من جنسهم كالانبياء مع الأمم واذا جاز هذا وجاءت الرسل بالبينات ارفع الأشكال، وكثيرا ما يعرف الإنسان الشيء على ما هو عليه بشواهد تومي اليه بحيث يحصل له علم اليقين وما هو في نفسه بظنين

والجواب عن الشبهة الثانية ان العلم بوجود الله سبحانه مركز في الفطر والعلم بعلمه وقدرته وحكمته ونحو ذلك يحصل بأقرب نظر

واما ما يتعلق بأمر الأهمال فقال في المواقف وشرحه للسيد أما على اصلنا في التعديل والتجوير فلا يجب الأهمال لأننا بينما سبق انه اذا ادعى النبي الرسالة واقترنت بدعواه المعجزة الخارقة للعادة وكان المبعوث اليه عاقلا متمكنا من النظر فقد ثبت الشرع واستقر وجوب المتابعة سواء نظر او لم ينظر فلا يجوز المكاف الاستهال، ولو استهمل لم يجب الأهمال لجريان العادة بايجاد العلم عقيب النظر الذي هو متمكن منه

واليه الاشارة بقوله مع العلم العادي الحاصل عن المعجز، واما عند المعتزلة فاللائق بأصلهم في التحسين والتقبيح وان صرحوا بخلافه منع الأهمال يعني ان المعتزلة اعترفوا بوجود الأهمال عند الاستهال فلا محيص لم عن ذلك الا ان اللائق بقاعدتهم المذكورة منع وجوب الامهال لان فيه ثبوت مصلحتهم وذلك لانه يرشدهم الى المصالح ويحذرهم من المهلك و يقربهم من السعادة و يبعدهم عن الشقاوة وما هو الا كما يقول لولده بين يديك سبع ضار او مهلك آخر فلا تسلك هذا الطريق، فيقول الولد دعني اسلكه

الى ان اشاهد السبع او المهلك، أليس ذلك القول من الولد مسجعاً في نظر العقلاء، ولو هلك الم يكن ملوماً، ومن منه ذلك اليس منسوبا الى فعل ما توجيه الشفقة والحنو وبما قررناه يندفع الأزام عن اصلهم ايضا هذاولما كانت الشبه بمنزل الادواء والاجوبة عنها بمنزلة الأدوية وكانت الأدوية تختلف باختلاف الأدوية على ان الداء الواحد ربما اقتضى ان يكون له أدوية شتى نظراً لاختلاف الأمزجة والاحوال كان من الحكمة تنويع الأدوية رفقا بذوي الامراض، والمشفق لا ينظر لقلب القاسي أهو غضبان ام راض، وقد جرى على هذا المنهج كثير من الاعلام الذين جمعوا بين الظاهر والباطن وراعوا اختلاف المواطن، فارجع الى كتبهم ان كنت تريد الشفا و صافهم ان كنت تريد اخوان الصفا

الفرقة الثانية قالت ان بعثة الرسل على ما نقولون انما هي تكليف الناس بالاوامر الشرعية لثاب المطيع منهم ويعاقب العاصي، والتكليف لا يحسن لما ان الانسان غير مختار في افعاله فتكليفه من قبيل تكليف الأعمى نقط الصفح والزمن المشي الى اقصى البلاد * الجواب ان هذا لا يرد علينا لاننا نقول بالجبر، وينبغي ان تقدم هنا مقدمة فنقول في افعال العباد ثلاثة مذاهب، - احدها مذهب الجبرية، وهم طائفة قالوا ان العبد مجبور لا اختيار له البتة في شئ من افعاله وانما هو آلة للفعل كالسكين للقاطع بل

كريشة في مهب الريح واقعة لا تستقر على حال من القلق

قال الشاعر

ما حيلة العبد والاقدار جارية عليه في كل حين ايها الرائي

القاه في اليم مكتوقاً وقال له اياك اياك ان تبتل بالماء

واستدل هؤلاء بالعقول والمنقول اما المعقول فمن وجهين احدهما ان فعل العبد معلوم لله تعالى وح اما ان يكون قد علم وقوعه منه فيكون وقوعه ضرورياً او يكون قد علم عدم وقوعه منه فيكون وقوعه منه ممتنعاً اذ يستحيل ان يحصل خلاف ما علم الله وعلى

الخالين يكون العبد غير مختار في افعاله اذ المختار هو الذي يقدر على فعل الشيء وعلى تركه . وينقض هذا بافعاله سبحانه وتعالى فانه يعلم ما قبل وقوعها فلو صح ما ذكروا لزم ان يكون سبحانه غير مختار في افعاله وذلك محال . الثاني ان الاختيار انما يتحقق بالاستطاعة والاستطاعة لا تكون الا مع الفعل وح فلا فائدة لها لوجوب وقوع الفعل . والجواب ان الاستطاعة قسمان احدها قبل الفعل والاخرى مقارنة له قال قاضي القضاة الحكيم ابن رشد الاندلسي في كتاب ما بعد الطبيعة قد كان في قديم الدهر وفي زماننا هذا قوم يجحدون وجود الامكان متقدما للشيء الممكن بالزمان وكأنهم يجعلون الممكن مع الفعل وهو لا . واهل زماننا يضعون الامكان من قبل الفاعل . والمحالات اللازمة لهؤلاء القوم تذكر عند التكلم في مبادي الصنائع الجزئية فان هذا مبدأ عظيم من مبادي الصنائع النظرية . والغلط فيه سبب لأغاليط كثيرة . وهذا بالجملة اقوى الاسباب في ان يفضي الى السفسطة . وهؤلاء القوم من اهل زماننا ينفون ان يكون للانسان استطاعة وقدرة . وعلى هذا تبطل الحكمة العملية وتبطل الارادات والاختيارات وجميع الصنائع الفاعلة . لكن هؤلاء القوم [يعني اهل الكلام الموجب للكلام] كما قلنا غير ما مرة لم يقولوا بهذه الاشياء لأن النظر اذاهم اليها . بل ايصححوا بها امورا بنوا اولاً على صحتها واصطلحوا مع انفسهم عليها فهم يطلبون تزييف ما يعاندها واثبت ما يعاضدها .

واما المنقول فمثل قوله تعالى الله خالق كل شيء . والشيء هو الممكن ومن الممكنات افعال العباد ونحو قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون [في سورة الانسان] ان هذه تذكرة فن شاء اتخذ الى ربه سبيلاً . وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليماً حكيماً . يدخل من يشاء في رحمته . والظالمين اعد لهم عذاباً اليماً . وقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها قد افلح من زكاهها وقد خاب من دساها وقوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون

والجواب ان بعض هذه الآيات لا مدخل لها في هذا الباب مثل فالحمها فحجورها
 وثقواها فان المراد بها انه سبحانه بيّن لها طريقي الخير والشر وما يتلوهما صريح في نفي
 الجبر . وهؤلاء كأنهم تلوا القرآن وما تلوه ، وكذلك الآية التي ذكرت في النهاية قال
 بعض متكلمي اهل الأثر قالت طائفة ليس الا محض المشيئة العارية عن الحكمة والغاية
 المطلوبة وسدوا على انفسهم هذا الباب (باب الحكمة) جملة وكلما سئلوا عن شيء اجابوا
 بـ لا يُسألُ عما يفعل ، وهذا من اصدق الكلام ، وليس المراد به نفي حكمته تعالى
 وعواقب افعاله الحميدة وغاياتها المطلوبة منها وانما المراد بالآية افراده بالألوية والربوبية
 وانه لكامل حكمته لا معقب لحكمه ولا معترض عليه بالسؤال لأنه لا يفعل شيئاً سدى
 ولا يخلق شيئاً عبثاً وانما يسأل عن فعله من خرج عن الصواب ولم يكن فيه منفعة ولا
 فائدة الا ترى الى قوله (ام اتخذوا آلهة من الارض هم ينشرون . لو كان فيها آلهة الا
 الله لفسدنا . فسبحان الله رب العرش عما يصفون . لا يسأل عما يفعل وهم يسألون)
 كيف ساق الآية مساق الأُنكار على من اتخذ من دونه آلهة فعد لها به مع عظم الفرق ،
 فقوله لا يسأل عما يفعل اثبات لحقية الوهيته وافراد له بالربوبية والالهية ، وقوله وهم
 يسألون نفي لصالح تلك الآلهة المتخذة للألوهية ، فانها مسؤولة مربية مدبرة فكيف
 يسوى بينه وبينها مع اعظم الفرقان . فهذا الذي سيق له الكلام فجعلها الجبرية معقلا
 وملجأ في انكار حكمته وتعليل افعاله بغاياتها المحموده ومواقفها السديده ، والله الموفق
 للصواب هـ واما الآيات الباقية فانها لا تدل على مذهبهم وانما تدل على فساد مذهب القدرية
 وثانيها مذهب القدرية (و يقال لهم المعتزلة وهم يسمون انفسهم اهل العدل
 والتوحيد) قالوا ان الانسان مستقل في افعاله واحتجوا بالمعقول والمنقول اما الاول فهو
 ان العبد لو لم يكن مستقلاً في افعاله لكان مجبوراً والمجبور لا يصح تكليفه واما الثاني
 فهو الآيات التي اضافت الافعال الى العباد وعلقتها بمشيئتهم كقوله تعالى ان هذه
 تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلاً [في سورة الزمل] وقوله تعالى ذلك بان الله

لم يك مغبرا نعمة العما على قوم حتى يغيروا ما بانفسهم وقوله تعالى سيقول الذين
اشركوا لو شاء الله ما اشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين
من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا . قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن
وان انتم الا تخرون . قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم اجمعين . وبمثل هذه
الآيات يهجم المعتزلة هجوم الاسد على النقد ، واعلم ان كل آية دلت على عدم استقلال
الانسان فيما يأتي ويذر يؤولها المعتزلة ويفسرونها بمعنى لا يصاد مذهبهم مثال ذلك
الآية التي في سورة المزمل لما اضيف فيها المشيئة الى العبد جعلوها على ظاهرها واما
الآية التي في سورة الانسان فلما علفت فيها مشيئة العبد على مشيئة مولاه اولوها وقالوا
وما تشاؤون الطاعة الا ان يشاء الله . اجباركم عليها والجاه كم اليها قالوا وحكمة الله تعالى
تقتضى ان يحلي الانسان ونفسه ليختار ما شاء ليلقى كل امرئ ما يليق به مما سراً أو ساء
وقد جرى الجبرية على خلاف ما جرى عليه القدرية فأولوا كل آية تشعر

باختيار الانسان فاتسع الخرق وأتوا في مقام الجمع بالفرق

وثالثها مذهب السلف السالكين على الطريقة المثلى قالوا ان كل احد منا يجد فرقا بين ما يقع
منه بارادته كالمشي على الارض والصعود على الجبل وبين ما يقع منه بدون ارادة كحركته
عند الارتعاش ونحو ذلك فسموا الاولى افعالا اختيارية والثانية افعالا اضطرارية ثم
وجدوا الافعال الاختيارية يرتب عليها كل عاقل حكما من الاحكام التي لا يرتبها على
الافعال الاضطرارية فتراه يمدح من احسن و يذم من اساء اذا كان الاحسان والامانة
عن اختيار فان كانا عن غير اختيار ربما كان الامر بالعكس فيمدح من اساء اليه
وقصده الاحسان و يذم من احسن اليه وقصده المساء

قال الشاعر

فعل الجليل ولم يكن من قصده فقبلته وقرنته بذنوبه
ولرب فعل جاءني من فاعل فحمدته وذممت من يأتي به

فعرفوا ان الجبرية غلطوا في جعلهم افعال الانسان كلها اضطراريه وان الشعور بالاختيار حاصل بالاضطرار (مع ان هذه الفرقه كما اخبر عنها من خبر امرها نقول بموجب مذهبها اذا توجه عليها حق وتصير قدرية اذا كان لها الحق فما كثرت هذه الفرقه في امة الا اصححت ادنى الأمم واتاها النكال من امم)

ثم نظروا الى درجة الاختيار في هذه الافعال فرأوا ان الفعل الاختياري لا بد في وقوعه من قدرة و ارادة وقدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق لا ينكر ذلك احد - غير ان القدرة تصلح للذنين معاً فاحتج الى تخصيص احدهما بالارادة (وهنا موضع النظر) فرأوا ان ترجيح احد الامرين على الآخر لا يستبد به العبد كما ظنت القدرية فجعلوا اختياره في الدرجة الوسطى فجزوا بذلك على منهاج الاعتدال وانحرف عنه اهل الجبر واهل الاعتزال . هذا ما رأوه بنور العقل اولاً ، ولما كانوا ممن يعرف ان العقل قد يلحقه الصدى فيرى الضلال في صورة الهدى استعانوا بنور الشرع فرأوا الآيات المتلوة تارة تشعر بالاختيار وتارة تشعر بالاضطرار ، ولما كان من البين ان الكلام الألهي لا تناقض فيه عرفوا ان كلا منها ثابت له من وجه دون وجه فأيد الشرع العقل فحمدوا الله على ذلك فتبينوا في هذا المقام ان لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين الامرين ثم تفكروا في سبب ورود تلك الآيات تارة مشعرة بالاختيار مطلقاً وتارة مشعرة به مقيداً فأداهم الفكر الى حكمة باهره وهي ان الكلام قد يكون وارداً في مقام الحث على الايمان والاعمال الصالحة أو في مقام الزجر عن الكفر والطغيان ونحو ذلك فتقتضي الحكمة ان يبين المكلف ان زمام الاختيار بيده لا يصدده عنه شيء ان شاء وقد يكون وارداً في مقام بيان شمول قدرته سبحانه وان شيئاً ما لا يخرج عن قضائه ونحو ذلك فتقتضي الحكمة بيان عجز الانسان وضعفه ليجأ الى مولاه في السر والنجوى ويعلم انه ان وكله الى نفسه طرفه عين هلك واذا التجأ اليه فتح له باب السعادة ومبد الحسنى والزيادة وانظر الى قوله تعالى (في سورة المزمل) (ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلاً) كيف

وردت مشيئة الانسان فيها مطلقة حيث وردت في مقام الحض على اتباع رسوله وان لا يعصوه كما عصي فرعون موسى فأخذه اخذا ويلا ثم قال

فكيف تثقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء منفطر به كان وعده مفعولا
ثم قال ان هذه تذكره [الآية]

وانظر الى قوله تعالى [في سورة الانسان] (نحن خلقناهم وشددنا أسرهم واذا شئنا
بدلنا امثالهم تبديلا . ان هذه تذكره فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا . وما تشاؤون
الا ان يشاء الله ان الله كان عليما حكيمًا) في اي مقام ذكرت تظهر لك دلائل الاعجاز
على غاية الاعجاز وكثيرا ما لا تظهر هذه الاسرار في بعض المواضع لكن من كرر النظر
لاح له ذلك ، ولعدم ملاحظة هذه الحكمة الظاهرة صار بعض المفسرين اذا اتى الى
آية وردت في المقام الاول فسرهما بما يقتضيه المقام الثاني [ايماء الى الجبر على زعمهم]
فبخيل الانتظام وصار بعض المفسرين اذا وردت آية في المقام الثاني فسرهما بما يقتضيه
المقام الاول [ايماء الى اسئلال الانسان على زعمهم] فيضطرب الكلام ولا يظهر
الالتمام والحكمة توجب وضع كل شيء في محله الا ترى انك لو اردت ان تحت احدا
على التعلم او غيره تورد عليه كل ما يقوى همته وتبين له ان ذلك يسير غير عسير ولو
فعلت غير ذلك لم تعد حكيمًا . ولو اردت ان تضطره اليك تبين له انه لا يقدر على
الاستقلال فيما يريد وانه يحتاج الى العون والاعانة الفساد قبل الكون ، ومن اراد ان
يفسر القرآن تفسيراً تظهر فيه دلائل الأعجاز يجب ان يجعل القرآن امامه ويتخذ امامه
ومن الغريب ما يقول بعض الناس في هذا المقام وهو ان اشعار بعض الآيات باطلاق
الاختيار واشعار بعضها بتقييدها انما هو مجرد الابتلاء والاختبار ومن ثم قال بعضهم ان
كل مبتدع يقدر ان يجد في الكتاب ما يؤيد بدعته ، ونحن نقول ان كل مبتدع اذا
تأمل في الكتاب العزيز الذي لا باؤ به الباطل من بين يديه ولا من خلفه يقدر ان
يجد ما ينقض بدعته ان اعطى النظر حقه

ولقائل ان يقول قد هونت الامر وما هو بهين - وزعمت البيان فيما ليس بين هذه المسألة من غوامض الكلام حتى قدم بعضهم الاحجام فيها على الاقدام حيث رآها من مزال الاقدام

فاقول ان الشيء اذا اتى من بابه سهل الدخول فيه على طلابه وقد تبين باوجه مشهورة ان مذهب القدرية بعيد عن العقل جدا واستقلال العباد في افعالهم غير ظاهر وقد خالفهم جمهور الحكماء والذي دعاهم الى ذلك ظنهم ان التكليف لا يدوغ الا مع استقلال العباد فيما يفعلون واما مذهب الجبرية فقد تباعد عن القول به كل حكيم عليم اذ يفسد به انتظام امر المعاش فضلا عن المعاد وقد حكم الوجدان بفساده فلم يبق الا القول بان لا جبر ولا تفويض ولم نبحث عن كيفية صدور الافعال عن العباد فان الكيف في اكثر الاشياء مجهول فقد بان لك وجهها وان لم يعرف كنهها

والذي يعسر الخوض فيه مسألة من القضاء والقدر وقد بينا في شرح خطب ابن نباتة ما يمكن بيانه فارجع اليه

فان قلت كيف يسوغ نقاب غير المستقل في جرمه قلت قد ذكروا لذلك مثلا يقرب هذه المسألة من الاذهان ورب مثل قام عند كثير من الناس مقام البرهان فقالوا ستختص الروح والجسم فنقول الروح انا جوهر مجرد عن المواد بعيد عن الفساد فلولا الجسم الذي حللت فيه ما اتم بي الم ولكنك بذى لم فينبغي ان يخص اليه العذاب بعد ان اخلص منه وابتعد عنه

فيقول الجسم هل انا قبل حلول الروح في الآجساد - لا ينسب اليه صلاح ولا فساد فيه نطق لساني ووعي جنائي وسمعت اذني وابصرت عيني وبطشت بدي وسعت رجلي فليدّن دون البدن

فيقول الحكيم العدل

مثلكا مثل اعنى ومقعد اجتماعا في بستان فيه من كل فاكهة زوجان فتشاورا

وحاولا حيلة لجني ثمره دون اذن ربه فانج لها الفكر ان يحمل الاعشى المقعد فصار المقعد بهصر الاغصان و بهز الافنان حتى وقع ما كفى [وكفى ما وقع] فجاسا يتفكهان ويتفكهان فاتاها صاحب البستان فدُهشا لذلك وصار كل منها يتبرأ مما وقع فقال الاعشى انا ليس لى بصرو مع ذلك فيدي لا تصل الى افنان الشجر

وقال المقعد انا لا اقدر على القيام فضلا عن الصعود على الشجر فاطلب غيري في

جناية جني الثمر

فقال صاحب البستان قد عرفت ان كلا منكما لا يستقل بما وقع ولكن اشركتما وبتلك الشركة كان ما كان ' فكل منكما عندي جاني ولكل منكما من العذاب قسط ولم اخرج بذلك عن دائرة القسط

وقد ذكر بعضهم هذا المثل في مناظرة العين والقلب اذا وقع صاحبها في شرك الحب الفرقة الثالثة قالت ان ما حسنه العقل فمقبول - وما فجه فمردود - وما يتوقف فيه فمستحسن عند الحاجة اليه مستقيم عند الاستغناء عنه فأدّن في العقل مندوحة عن ارسال الرسل

قلنا في ارسال الرسل فوائد لا تحصى منها ان يؤكد ما دلّ عليه العقل بالاستقلال مثل وجود البارئ سبحانه وعلمه وقدرته وحكمته ولا يخفى ما في توارد الادلة على مدلول واحد من الفائدة على ان كثيرا مما يستقل العقل بأدراكه يعرض فيه لبعض النفوس شبه توجب لهم الخيره وفي هذا الباب غرائب تشعر بضعف العقل في كثير من المواضع الاترى ان بعض كبار الفلاسفة زعم ان الله سبحانه لا يعلم الجزئيات تنزيها له عن التغير وذلك ان زيدا مثلا اذا كان فقيرا ثم صار غنيا فأذا علم سبحانه حاله الاول فأما ان يبقى كذلك فيكون جهلا واما ان يعلم انه انتقل من الفقر الى الغنى فيكون قد تغير علمه الاول والتغير نقص فجعلوا هذا التغير الوهمي نقصا ولم يجعلوا عدم العلم بالجزئيات نقصا اذ يقتضي انه لا يعلم ما خلق وخصوصا علمه بالكليات مثل كون كل حادث يحتاج الى محدث

مع عدم علمه بالحدوث المعين كزيد هل حدث وكيف حدث ومتى حدث قال الامام الغزالي في كتاب تهافت الفلاسفة ولبتعجب العاقل من طائفة يتعمقون في المعقولات بزعمهم ثم ينتهي آخر نظرهم الى ان رب الارباب ومسبب الاسباب لا علم له اصلا بما يجري في العالم هـ وقد اضطر الحكيم ابن رشد في كتابه الذي الفه في الرد على الكتاب المذكور الى تأويل العبارة المذكورة فقال

اما ما شنعوا به من ان المبدأ الاول اذا كان لا يعقل الا ذاته فهو جاهل بجميع ما خلق فانما كان يلزم ذلك لو كان ما يعقل من ذاته شيئا هو غير الموجودات باطلاق وانما المعنى هو ان الذي يعقله من ذاته هو الموجودات بأشرف وجوده - وانه هو العقل الذي هو علة للموجودات لا انه يعقل من جهة انها علة لعقله كالحال في العقل منا، فعنى قولهم انه لا يعقل مادونه من الموجودات انه لا يعقلها بالجهة التي نعقلها نحن بل بالجهة التي لا يعقلها موجود سواه سبحانه لأنه لو عقلمها موجود بالجهة التي يعقلها هو لشاركه في علمه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، وهذه هي الصفة المختصة به تعالى ولذلك ذهب بعض المتكلمين الى ان له صفة تخصه سوى الصفات السبع التي اثبتوها له، ولذلك لا يجوز في علمه ان يوصف بأنه كلي ولا جزئي لأن الكلي والجزئي معلولان عن الموجودات وكل من العلمين كائن وفاسد وسنبين هذا أكثر عند التكلم على قولهم هل يعلم الجزئيات او لا يعلمها على ما جرت به عادتهم في فرض هذه المسألة، وسنبين انها مستحيلة في حق الله تبارك وتعالى . وهذه المسألة انحصرت بين قسمين ضروريين احدهما ان الله لو عقل الموجودات على انها علة لعلمه للزم ان يكون علمه كائنا فاسدا او ان يستكمل الاشرف بالاحس، ولو كانت ذاته غير عاقلة للاشياء ونظامها لكان ههنا عقل آخر ليس هو ادراك صور الموجودات على ما هي عليه من الترتيب والنظام واذا كان هذان الوجهان مستحيلين لزم ان يكون ما تعقله ذاته هي الموجودات بوجود اشرف من الوجود الذي صارت به موجودة . والشاهد على ان الموجود الواحد بعينه توجد له مراتب في الوجود هو

ما يظهر من امر اللون فان اللون نجد له مراتب في الوجود بعضها اشرف من بعض ،
 وذلك ان احسن مراتبه هو وجوده في الهبولى ، وله وجود اشرف من هذا وهو وجوده
 في البصر ، وذلك ان هذا الوجود وهو وجود اللون مدرك لذاته ، والذي له في الهبولى
 هو وجود جمادى غير مدرك لذاته ، وقد تبين ايضا في علم النفس ان اللون ايضا وجودا
 في القوة الخيالية وانه اشرف من وجوده في القوة الباصرة ، وكذلك تبين ان له في القوة
 الذائرة وجودا اشرف من وجوده في القوة الخيالية وان له في العقل وجودا اشرف من
 جميع هذه الوجودات ، وكذلك نعتقد ان له في ذات المبدأ الاول وجودا اشرف من
 وجوداته ، - وهو الوجود الذي لا يمكن ان يوجد وجود اشرف منه .

ومن فوائد البعثة تفصيل ما عرفة العقل اجالا من مراتب الحسن والفتج والمنفعة
 والمضرة فان العقل وان عرف كليات الاشياء قليلا ما يدرك جزئياتها فانه يعرف
 مثلا حسن اعتقاد الحق وقول الصدق وفعل الجليل واستعمال العدالة وقبح اضدادها
 اجالا والشرع يبين ما الذي يجب ان يعتقد في شيء شيء - وما الذي هو معدلة في
 شيء شيء وما يجب ان يتحاشى في شيء شيء ونحو ذلك

ومن فوائدها ان يرشد الى ما يتوقف فيه العقل كبعث الموتى واحرار الجنة والنار
 وسائر السمعيات فان القائلين بحكم العقل لا ينكرون ان من الافعال ما لا يحكم العقل
 فيه بشيء ومن ذلك انواع العبادات ومن هذا ما يستبده العقل فرما حكم بأحاطته وهو
 ممكن او واقع فيأتي الشرع ببيان الواقع فيزيل الشبهة ويعرف وجهه فالعقل لا يهدي الى
 الافعال المنجية في الآخرة كما لا يهتدي بسرعة الى الادوية المفيدة للصحة فحاجة الخلق
 الى الانبياء كحاجتهم الى الاطباء ولكن يعرف صدق الطبيب بالتجربة وصدق النبي
 بالآيات البينة فاذا لم يستغن الناس عن الاطباء مع انه يمكنهم ان يعرفوا ما عرفوه
 ولكن بعد دهر طويل يرمون فيه من فوائد الطب وربما وقعوا في المهالك قبل الاكمال
 مع الانقطاع عن مكملات المعاش فلان لا يستغنوا عن الانبياء مع كون معارفهم لاتعلم
 الا من جهة المولى اولى

الفرقة الرابعة قالت ان الرسالة يتوقف ثبوتها على ظهور المعجزة وذلك غير ممكن لان خرق العادة يقتضى ابطال الاسباب اذ نجزم بأن النار تحرق والماء يفرق وفس على ذلك . الجواب ان خرق العادة ثابت البتة فان الارض لم يكن فيها حيوان اصلا ثم ظهر فيها الحيوان على وجه غير الوجه الذي نعرفه الآن في ظهوره ، فان قلتم ان الارض كانت ح مستعدة لظهوره على ذلك الوجه الخارق للعادة قلنا ثبت المقصود وبطل ما زعمتموه من عدم الامكان ، على ان جعل اول كل جنس زوجين ذكرا وانثى يحصل بازدواجها التناسل مما يدل على فساد قولهم بأن لاحكم الا للطبيعة فإنه يدل على حكمة باهرة وعناية ظاهرة والطبيعة لا تعلم نفسها فضلا عما نشأ عنها وصدر منها ، وقد ذكر الأمام القرظي في تهافت الفلاسفة الرد على من انكر وقوع ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام في النار مع عدم الاحتراق وبقاء النار نارا زاعمين ان النار اذا لاقت قطنتين متماثلتين على وتيرة واحدة لا يتصور ان تحترق احدهما دون الأخرى وليس ثم اختيار وسلك في الجواب مسلكين الاول انا لانسلم ان المبادي لا تفعل بالاختيار وان الله تعالى لا يفعل بالارادة ، - واذا ثبت ان الفاعل يخلق الاحتراق بأرادته عند ملاقاته القطننة النار امكن في العقل ان لا يخلق الاحتراق مع الملاقاته ثم ذكر ما هولوا به على من انكر لزوم المسببات عن اسبابها و اضافها الى ارادة ليس لها منهج معين ، ومن ذلك قولهم فليجوز كل واحد منا ان تكون بين يديه سبع ضاربة ونيران مشتعلة وهو لا يراها لأن الله لم يخلق الرواية له ، - ومن ترك في بيته كتابا فليجوز ان يكون قد انقلب حيوانا فاذا سئل فينبغي ان يقول لا ادري ما في البيت الآن وانما الذي اعلمه اني تركت في البيت كتابا ولعله الآن فرس ، - او اني تركت في البيت جرة ماء ولعلها انقلبت شجرة تفاح فان الله تعالى قادر على كل شيء وليس من ضرورة الفرس ان يخلق من النطفة ولا من ضرورة الشجرة ان تخلق من البذر ، - بل ليس من ضرورتها ان تخلق من شيء فلهذا خلق اشياء لم يكن لها وجود من قبل ، - بل

إذا نظر الى انسان لم يره إلا الآن وقيل له هل هذا مولود فليتردد وليقل يحتمل
يكون بعض الفواكه في السوق قد انقلب انسانا وهو ذلك الانسان فأنا الله تعالى
على كل شيء ممكن وهذا ممكن فلا بد من التردد فيه

ثم اجاب عن ذلك بأنه لا مانع من ان يكون الشيء ممكنا في مقدرات الله تعالى
ويكون قد جرى في سابق علمه انه لا يفعله مع امكانه في بعض الاوقات ويخلق
العلم بأنه ليس يفعله في ذلك الوقت فليس في هذا الكلام الا تشنيع محض

ثم قال المسلك الثاني وفيه الخلاص من هذه التشنيعات وهو أنا نسلم ان الله
خلقت خلقة اذا الاقاهما قطنتان ممتائلتان أحرقتهما ولم تفرق بينهما اذا تماثلتا من
وجه ولكننا مع هذا نجوز ان يلتقي شخص في النار فلا يحترق اما بتغير صفة النار او
صفة الشخص فيحدث من الله تعالى او من الملائكة صفة في النار تتصرف سخونتها
جسمها بحيث لا تعداها وتبقى معها سخونتها وتكون على صورة النار حقيقتها ولكن
لا تعدى سخونتها واثرها او يحدث في بدن الشخص صفة ولا يخرجها عن كونه
وعظما فتدفع اثر النار فانا نرى من يطلي نفسه بالطلق ثم يقعد في تنور موقد
لا يتأثر بالنار والذي لم يشاهد ذلك ينكره وانكار الخصم اشتغال القدرة على انبات
من الصفات في النار او في البدن تمنع الاحتراق كانكار من لم يشاهد الطلق واثره
مقدورات الله تعالى غرائب وعجائب ونحن لم نشاهد جميعها فلا ينبغي ان ينكر امة
ويحكم باستحالتها وكذلك احياء الميت وقلب العصا ثعبانا ممكن بهذا الطريق وهو ان
المادة قابلة لكل شيء فالتراب وسائر العناصر يستحيل نباتا ثم النبات يستحيل عند
الحيوان له دما ثم الدم يستحيل مينا ثم المني ينصب في الرحم فيخلق حيوانا وهذا
العادة واقع في زمان متناول فلم يحيل الخصم ان يكون في مقدرات الله تعالى ان
يدبر المادة في هذه الاطوار في وقت اقرب مما عهد فيه واذا جاز في وقت اقرب
ضبط للاقل فتستحيل هذه القوى في عملها ويحصل به ما هو معجزة انبي

وقد اطلال في هذا البحث المهم وقربه حتى قربه كل ناظر فيه ، ومن العجيب ان المتكلمين بعده ممن نسخت كتبهم كتبه قصروا عما كتب في هذا الباب مع تفرغهم للكلام وصرف اعمارهم فيه وزعمهم منهم وقفوا على خوافية ، وكان قصده ان يريهم كيف يسلك في هذا الطريق الذي قل سالكه لئلا من مهالكه ، فكأنهم توهموا من اتباع آثاره ايها تفضيله وابثاره ، وكأنه قد عناهم بالبيت الرابع الذي يأتي ، قال صاحبه القاخي ابو بكر بن العربي لقيت ابا حامد وهو يطوف وعليه مرقعة ، فقلت يا شيخ - العلم والتدريس اولى لك من هذا - اذ بك يقتدى - وبجحك الى معالم المعارف يهتدي . فقال هيات ، لما طلع قمر السعادة في فلك الارادة - اشرقت شمس الوصول على مصابيح الاصول ، فتبين الخالق لارباب الالباب وذوي البصائر - اذ كل لما طبع عليه راجع وصائر وانشد

تركت هوى ليلي ولبنى بهزل وصرت الى مصحوب اول منزل
ونادتنى الاكوان مهلاً فهذه منازل من تهوى رؤبذك فانزل
فعرست في دار الندى بعزيمة قلوب ذوي التعريف عنها بهزل
غزلت لهم غزلاً دقيقاً فلم اجد لغزلي نساها فكسرت مغزلي

وهذا القاخي علي اشتهاره بالفضل والعدل وكثرة الحفظ كان سريع التصديق بطي التصور ، له على غرائب المسائل في ابي علم كان تسور ، كان مولده سنة ٤٦٨ ووفاته سنة ٥٤٣ بالعدوة وقيل على مرحلة من فاس ونقل اليها ودفن بها ، رحل الى المشرق سنة ٤٨٥ مع ابيه وكان من اهل الأدب ودخل الشام ولقي بها ابا بكر الطرطوشي وتفقه عنده ، ودخل بغداد وسمع بها من جماعة من اعيان مشايخها ثم دخل الحجاز فخرج سنة ٨٩ ثم عاد الى بغداد وصحب بها ابا بكر الشاشي و ابا حامد الغزالي ثم صدر عنهم ولقي بمصر والاسكندرية جماعة من المحدثين فكتب عنهم واستفاد منهم وافادهم ثم عاد الى الاندلس سنة ٤٩٣ وله مصنفات كثيرة منها عارضة الأحوذى في

شرح الترمذي، والعواصم والقواصم، وهو الذي قال في حق الغزالي مع شدة تعظيمه له شيخنا ابو حامد دخل في نطن الفلسفة ثم أراد ان يخرج منها فما قدر، وقد تلقف هذه الكلمة الركيكة المبني والمعنى اناس من المضادين لحجة الاسلام فأشاعوها وأذاعوها وكان هذا القاضي الفاضل لم يصحب الغزالي الا استجسانا لما يراه منه من الشفقة على الخلق ودعوتهم الى ما يراه من الحق وما لحقه في ذلك من القلق والأرق لما حل بالأمة من الدواهي في امر الدين والدنيا، اما الدين فبسبب خروج الناس منه افواجا افواجا بسبب دعاة العميدين الذين كانوا ملوك مصر وما جاورها من البلاد، ودعاة الباطنية الذين كانوا في دامغان واصفهان، وللغريقيين الحكم المطاع، والصولة في جميع البقاع، وكان لهم قوة في الأضلال، وممكنة في نفع من يستجيب لهم بالجاء والمال، وضر من يناوئهم بالأهلاك أو الأذلال، وقد القي في خلداه انه المطالب باصلاح هذه الحال وانه لا ينجيه عند ربه الاعتزال، ولنمسك من عنان القلم فحال ذلك العصر اشهر من نار على علم، ولنرجع الى ما كنا بصددده، فنقول لو طالع هذا صاحب المنقذ من الضلال لما قال ما قال، وهو الذي يسند اليه حديث الصخرة قال في الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل * واما الصخرة الشريفة فهي في وسط المسجد وعليها بناء في غاية الحسن والاتقان، وهي قبة مرتفعة علوها احد وخمسون ذراعا بذراع العمل الذي تدرج به الأبنية وهذا الارتفاع من فوق الصحن، واما علو الصحن من ارض المسجد من جهة القبلة عند قبة النخوية فهو سبعة اذرع فيكون ارتفاع القبة من ارض المسجد ثمانية وخمسين ذراعا، وهي مرتفعة على عمد من رخام وسواري مبنية في غاية الأحكام والاتقان، وعدة العمد الرخام اثني عشر عمودا، والسواري اربع والصخرة الشريفة تحت هذه القبة ثم قال وحكى صاحب مشير الغرام قال رايت في كتاب القبس في شرح موطأ الأمام مالك بن أنس تأليف الأمام ابي بكر بن العربي اننا قال في تفسير قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء يتدر فذكر اقوالا اربعة الرابع منها ان

مياه الارض كلها تخرج من تحت صخرة بيت المقدس ، وهي من عجائب الله في ارضه فانها صخرة شعشاء في وسط المسجد الأقصى . قد انقطعت من كل جهة لا يمكها الا الذي يمسك السماء ان تقع على الارض الا باذنه ، في أعلاها من جهة الجنوب قدم النبي صلى الله عليه وسلم حين ركب البراق وقد مالت من تلك الجهة لهيبته وفي الجهة الأخرى أثر اصابع الملائكة التي امسكتها اذ مالت به ومن تحتها الغار الذي انفصلت عنه من كل جهة . وعليه باب يفتح للناس للصلوات والاعتكاف فهبتها ان ادخل تحتها لاني كنت اخاف ان تسقط علي بالذنوب ثم رأيت الظلمة والمجاهرين بالمعاصي يدخلونها ثم يخرجون منها سالمين فهممت ان ادخلها ثم قلت ولعلمهم امهلوا واعاجل فتوقفت مدة ثم عزم علي فدخلتها فرأيت العجب العجيب ، تمشي في جوانبها من كل جهة قراها منفصلة عن الارض لا يتصل بها من الارض شيء . وبعض الجهات أشد انفصالا من بعض قال صاحب مثير الغرام هذا كلامه وهو عجيب جدا قلت والمشهور عند الناس ان الصخرة معلقة بين السماء والارض وحكي انها استمرت على ذلك حتي دخلت تحتها حامل فلما توسطت تحتها خافت فاسقطت حملها فبني حولها هذا البناء المستدير حتى استتر امرها عن اعين الناس وقد تقدم في ترجمة ابن العربي انه دخل المشرق في سنة خمس وثمانين وأربعمائة والظاهر ان قدومه لبيت المقدس كان في ذلك العصر فعلى هذا يكون البناء المستدير حول الصخرة بعد ذلك التاريخ والله اعلم قال مفتي القدس العلامة محمد التافلاقي في (القول المقدس في شأن البيت المقدس) وهو جواب اسئلة سأله عنها قاضي القدس الشريف

الزابع هل هي معلقة كما هو الشائع . جوابه لم ينقل تعليقها عن الكتب السالفة والأم السالفة ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد رآها ليلة المعراج ولا عن عمر بن الخطاب لما فتحها مع الصحابة صلحا وكس الزبالة منها ولا عن التابعين وتابعيهم الى ان جاء ابو بكر بن العربي وهو غير الصوفي فنقل في كتابه القبس شرح الموطأ انها

معلقة ، ومنه انتشر كلام المؤرخين والمزورين ، والقاعدة المقررة عند علماء الحديث في القديم والحديث ان الحديث اذا توفرت الدواعي على نقله ولم ينقذ صياغة القرن فذلك دليل بطلانه ، والمؤرخون ينقلون الغث والسمين ، والمزورون هنا ، المزورون [الملام هنا على المحررين والمقررين] وقدرة الله صالحة لا أكثر من ذلك ، لكن لاسند عند اهل السند وعليه تدور صحة تلك المعالك

الخامس هل تعلقت الصخرة ليلة المعراج ببينا فأمسكها جبريل فاستقرت ، جوابه اطبق ائمة الحديث ونقاده على انه عرج به من المسجد ولم يعينوا موضعاً فيه ، ومن قال انه عرج به من فوق الصخرة رانها تعلقت به فاضطربت فامسكها جبريل فاستقرت فلا اصل له ولا سند ، وانما يذكره بعض المؤرخين بلا اسناد وما هو كذلك لا يلتفت اليه عند النقاد ، وكتب المعارج المنقحة ترويهما الاججاد عن الاججاد ، وما لم يذكر فيها فهو هباء منشور نص عليه ذوو الارشاد هـ

الفرقة الخامسة رأت ان انكار امكان خرق العادة فيه عسر لا سيما على المسلك الثاني الذي سلكه الغزالي فالت الى انكار دلالة خرق العادة على المدعى ولنقل لك عبارة امام الأشعرية في عصره العلامة عضد الدين في المواقف قال . الخامسة من قال ظهور المعجزة لا يدل على الصدق لاحتمالات

الاول كونه من فعله لا فعل الله ، - اما المخالفة نفسه لسائر النفوس ، او لمزاج خاص في بدنه ، - او لكونه ساحراً وقد اجمعتم على حقيقته ، - او لطمس اختصاص بعرفته ، - او لخاصية بعض المركبات كالمغناطيس والكهربا

الثاني اسناده الى بعض الملائكة او الشياطين او الى الاتصالات الكوكبية ، - وهو قد احاط من صناعته بما لم يحيط به غيره فاتخذ ما علم وقوعه من الغرائب معجزاً لنفسه

الثالث ان يكون كرامه

الرابع ان لا يقصد به التصديق اذ لا واجب ولا يتعين - اذ لعله غير التصديق
كإيهامه ليجتز عنه بالاجتهاد فيثاب كاتزال المشابهات - او لتصديق آخر
الخامس لا يلزم من تصديق الله صدقه الا اذا علم استحالة الكذب على الله -
ولم يعلم اذ لا يقبح عندكم منه شيء

السادس لعل التحدي لم يبلغ من هو قادر على المعارضة - او لعل تركها موضوعة
في أعلاء كلمته لينال من دولته حظاً

السابع لعالم استهانوا به اولاً وخافوه آخراً لشدة شوكته
الثامن لعله عورض ولم يظهر مانع - أو ظهر ثم اخفاه اصحابه عند استيلائهم وطمسوا
آثاره ، ومع قيام هذه الاحتمالات لا يبقى لها دلالة على الصدق

الجواب الاجمالي ما قرناه غير مرة من ان التجاوزات العقلية لاتنافي العلم العادي
والتفصيلي عن الاول اننا ان لا مؤثر في الوجود الا الله . والسحر ونحوه ان لم يبلغ
حد الإعجاز كفلق البحر واحياء الموتى كما هو مذهب جميع العقلاء فظ ، وان بلغ فاما
دون دعوى النبوة والتحدي فظ ايضاً - او معه فلا بد ان لا يخلقه الله على يده -
او ان يقدر غيره على معارضته - والا كان تصديقاً للكاذب وانه محال

وعن الثاني ان لا خالق الا الله

وعن الثالث ان من جوزها فقال بعضهم منهم الاستاذ ابو اسحق لا تبلغ درجة المعجزة ،
وقيل لا تقع على القصد ، وقال القاضي تجوز الكرامة اذا لم تقع على طريق التعظيم
والتخيلاء لان ذلك ليس من شعار الصالحين - ومع ذلك تمتاز بانها مع دعوى الولاية
دون النبوة ، وعلى التقادير فالفرق بينها وبين المعجزة ظ

وعن الرابع انا لا نقول بالفرض - بل نقول تدل على تصديق قائم بذاته

وعن الخامس قد مر امتناع الكذب عليه

وعن السادس اذا اتى بما يعلم بالضرورة انه خارق للعادة وتُجز في قطره عن
المعارضة علم ضرورة صدقه

وعن السابع يعلم عادة المبادرة الى معارضة من يدعي الانفراد بامر جليل فيه التفوق
على اهل زمانه واستتبابهم والحكم عليهم في انفسهم ومالهم وعدم الاعراض عنها بحيث
لا ينتدب له احد، والقدح فيه سنسطة، ووح فدلالته من جهة الصرفة واضحة

وعن الثامن كما علم بالعادة وجوب معارضته علم وجوب اظهارها اذ به يتم المقصود،
واحتمال المانع للبعض في بعض الاوقات والاماكن لا يوجب احتماله في الجميع فلو وقعت
معارضة لاستحالة عادة اخفاؤها ه وان اردت ما هو اقوى واقوم في دفع الأشكال
هنا فانتم الى الامام المنتهي الى ما تريد، وكما نود ان نورد شيئاً من ذلك غير انا نحتاج
الى بيان مقدمات لا تنسح لها هذه المقدمة

الفرقة السادسة قالت العلم بمحصول المعجزة لا يمكن لمن لم يشاهد الا بالتواتر ولكنه
لا يفيد العلم وذكرت شبيها واهية

الجواب ان التواتر اذا كان على شرطه افاد اليقين البتة ولولا ذلك لما تيقنا بوجود
الملوك الماضية والبلاد النائية

الفرقة السابعة قالت قد تتبعنا الشرائع فوجدناها مشتملة على ما لا يوافق العقل
والحكمة فعلنا انها ليست من عند الله

والجواب انه لا يوجد في الشريعة الالهية ما لا يوافق العقل البتة وسنفرد هذه
المسألة بالبحث ان شاء الله تعالى

القائدة الثالثة روى ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال نصر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأدأها، فرب حامل فقه الى
من هو افقه منه رواه الشافعي والبيهقي، وكذا ابو داود والترمذي بلفظ نصر الله امرأ
سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه فرب مبلغ ارعى من سامع وقال الترمذي حسن

وهذا اوان المشروع في المقصود فنقول

الكلامُ اِمْأَخْبَرٌ أَوْ اِنْشَاءٌ فَالْخَبْرُ مَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِدَاثَةِ الْاِنْشَاءِ
مَا لَا يَحْتَمِلُهُمَا كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ . ثُمَّ اِنْ الْخَبْرَ بِاعْتِبَارِ وِصُولِهِ اِلَيْنَا اِمَّا مُتَوَاتِرٌ اَوْ
غَيْرَ مُتَوَاتِرٍ . فَالْمُتَوَاتِرُ هُوَ خَبْرٌ جُمِعَ بِمَتْنَعِ تَوَاطُؤِهِمْ عَلَي الْكَذِبِ عَنِ مَحْسُوسٍ .
وَيُشْتَرَطُ مِثْلُ هَذَا الْجَمْعِ فِي كُلِّ طَبَقَةٍ اِنْ تَعَدَّدَتِ الطَّبَقَاتُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ
فِي الْخَبْرِ بِنَ اِسْلَامٍ وَلَا اِنْ لَا يَجُوبُهُمْ بَلَدٌ . وَهُوَ مُفِيدٌ لِلْعِلْمِ الْيَقِيْنِيِّ

وغيرُ المتواتر (ويسمى خبر الآحاد وخبر الواحد) ثلاثة اقسام - مشهور
وعزيز وغريب . فالمشهور هو ما لا تكون رواته اقل من ثلاثة والعزيز
ما لا تكون رواته اقل من اثنين والغريب ما ينفرد بروايته واحد في موضع
ما من السند

فوائد تتعلق بيادي الخبر

الفائدة الأولى الكلام قد يتضمن الأخبار عن شيء ما نحو كتب زيد -
ويكتب زيد - وزيد كاتب ، ويسمى هذا النوع خبرا ، ويعرف هذا بجواز ان
يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه . وقد لا يتضمن الأخبار بشيء نحو اكتب
يا زيد ويسمى هذا النوع انشاء ، ويعرف هذا بعدم جواز ان يقال لقائله انه صادق
فيه او كاذب اذ لم يخبر بشيء حتى يصدق او يكذب . وقد قسموا هذا النوع اقساماً
فقالوا غير الخبر اما ان يفيد بالوضع طلباً او لا ، والاوّل ان افاد طلب الفعل سعي
امراً نحو اكتب ، وان افاد طلب الترك سعي نهياً نحو لا تكتب ، وان افاد طلب الجواب
سعي استفهاماً نحو هل كتب زيد وان لم يفد طلباً بالوضع سعي تنبيهاً نحو

الا لیت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

ونحو

عسى قرَجُ يأتي به الله أنه له كالأبوم في خليقته أمر

وقد يخص اسم الانشاء بهذا النوع ، واعلم ان الفرق بين الخبر وغيره واضح عند الناس ، اذا عُرِفَ يكون التعريف لكل واحد منهما لمجرد بيان ما وضع له اللفظ كما يعرف الوجود والعدم ويعرف العلم والجهل ، اذا عرفت هذا تقول الخبر هو الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب في حد ذاته ، اى من غير نظر الى الخبر وما تعلق به الخبر ليدخل الكلام الذي لا يتحمل الا الصدق نظرا الى مادته نحو الواحد نصف الاثنين او نظرا الى عصمة الخبر عن الكذب ، - والكلام الذي لا يحتمل الا الكذب نظرا الى مادته نحو الواحد ثلث الاثنين وقد يقال الانشاء هو الكلام الذي يحصل مدلوله في الخارج به نحو خذ ، فان مدلوله وهو طاب الاخذ يحصل في الخارج بهذا اللفظ . والخبر هو ما يحصل مدلوله في الخارج بغيره نحو قام زيد فان مدلوله وهو قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل لأن يكون واقعا في الخارج فيكون صدقا وغير واقعا فيكون كذبا

تنبيه

قد عرفت ان الفرق بين الخبر والانشاء من اوضح الأشياء الا انه مامن ظاهر الا وقد يلحقه في بعض الصور خفاء ، ولذلك اختلفت العلماء في بعض الجمل هل هي خبرية او انشائية ، - ومن ذلك قولنا الحمد لله أو أحمد الله فقال بعضهم هي انشائية لأن مقصود المتكلم بها انشاء الحمد ، وقال بعضهم هي خبرية لأن المتكلم بها يخبر بثبوت جميع المحامد لله سبحانه ، وجوز بعضهم الأمرين لاحتمال ذلك لها ، وقال بعضهم هي خبرية بالذات والأصالة ، - انشائية بالاياء والدلالة ، لان مثل هذا التركيب يقتضى ظاهر اللغة العربية موضوع للاخبار فجعلناها خبرية بالاصالة ، ولما كان قصد المتكلم انشاء الحمد راعينا ذلك وجعلناه من قبيل الاياء والدلالة

تتمة

قد اضبوا في مجت الخبر والانشاء ، وفيما ذكرنا كفاية يد انا احببنا ان نورد
 لك شياً من عباراتهم فر بما حصل التبيه من العبارات المختلفة ما لا يحصله من العبارة الواحدة
 قال الفاضل المقدسي في تحرير المنقول * والخبر يطلق مجازا على الدلالة المنوية
 والأشارة الحالية ، وحقيقة على الصيغة - وهي تدل بمجردا عليه عند القاضي وغيره ،
 وقال ابن عقيل الصيغة الخبر والمعتزلة لاصيغة له - ويدل عليه اللفظ بقريته
 والأشعرية هو المعنى النفسي ، والآمدي يُطلق على الصيغة وعلى المعنى ، والأشبه
 لغة حقيقة في الصيغة . ويمد عند اصحابنا والأكثر - فأبو الخطاب وابن عقيل
 وابن البناء وغيرهم ما يدخله الصدق والكذب - والقاضي وغيره بـ 'أؤ' والطوفي
 وغيره التصديق والتكذيب - والموفق وغيره بـ 'أؤ' وابو الحسين كلام يفيد بنفسه
 نسبة ، وجماعة كلام محكوم فيه بنسبة خارجية . وقيل لا يحد كالوجود والعدم لعسره -
 والرازي لأنه ضروري

وغير الخبر انشاء وتبيه ، ومنه امر - ونهي - واستفهام - وتمن - وترج -
 وقسم - ونداء ، وقيل التبيه غيره . وصيغة عقد وفسخ ونحوها انشاء عندنا وعند
 الأكثر - وعند ابي حنيفة اخبار وقاله القاضي في عقد

ثم قال واشهد انشاء تضمن اخبارا ، وقيل اخبار وقيل انشاء

وقيل غير الخبر طلب وانشاء ، فإن طلب بالوضع تحصيل فعل او ترك فأمر ونهي -
 او اعلام فاستفهام ، وغيره عرض وتخصيص وتمن وترج وقسم ونداء

وقيل غير الخبر طلب فقط * فائدة عشر حقائق تتعلق بالمعدوم المستقبل ، وهي
 امر - ونهي - ودعاء - وشرط - وجزاء - ووعد - ووعيد - وتمن - وترج -
 واباحة - قلت - وعرض وتخصيص ه وقال بعض الافاضل زعم قوم ان التعبير بالتصديق

والتكذيب احسن من الصدق والكذب لان من الاخبار ما لا يحتمل الا الصدق كخبر الصادق وما لا يحتمل الا الكذب كما لو قال الواحد نصف العشرة . والجواب ان احتمالهما بحسب المفهوم والخبر من حيث هو محتمل لذلك ، وتعين احد الاحتمالين في بعض الافراد بحسب الخارج لخصوصية ومزية لا يخرج احتمال ما هية الخبر من حيث هي ما تحتمله ، ثم ان التصديق والتكذيب عبارة عن الاخبار يكون الكلام صدقا او كذبا فتعريفه دور

وقال : من فسّر الخبر بما له خارج يطابقه فسر الانشاء بما ليس له خارج اصلا ، وقد اورد على القائلين بما له خارج ان الخبر قد يكون متعلقه ذهنيا فلا يشترط في الخبر مطابقته لما في الخارج بل مطابقته لما في نفس الامر مثال ذلك المجهول المطلق لا يحكم عليه ، فان قلت لا بد في الكلام من نسبة فما الفرق بين النسبتين ، قلنا النسبة في الانشاء توجد مع وجود اللفظ وليس لها وجود فبايد ، والنسبة في الخبر توجد في الخارج قبل وجود اللفظ ثم يخبر باللفظ عنها ، ويورد على من قال الخبر ما له خارج يطابقه او لا الاخبار عن الآتي نحو ستكتب فانه عند النطق به ليس له خارج يطابقه فيكون صدقا اولا يطابقه فيكون كذبا مع ان الاخبار عن المستقبل يوصف بالصدق والكذب فالأولى ان يقال بدله الخبر ما كان محكوما فيه بنسبة خارجية

تتمّة للتتمه

اذا اردت تكثير الانصاف في هذا المقام قلت الكلام قد يكون خبرا لفظا ومعنى مثل جاء زيد ، وقد يكون انشاء لفظا ومعنى مثل هل جاء زيد ، وقد يكون خبرا لفظا وانشاء معنى مثل أسعدك الله اي ليسعدك الله ومن هذا النوع صيغ العقود الصادرة من المتكلم حال مباشرة العقد نحو بعت واشتريت ، ومن ذلك قول الشاهد حال اداء الشهادة اشهد وقول الحاكم حال الحكم حكمت ، ومن ذلك قول السيد لعبده انت حر ، ومن ذلك قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة

فروء) قال سابق الأقران في تفسير القرآن العلامة جارا لله محمود الزمخشري * فان قلت فاما معنى الاخبار بالترصص - قلت هو خبر في معنى الأمر واصل الكلام ولترصص المطلقات ، واخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وأشعار بأنه مما يجب ان يتلقى بالمسارعة الى امثاله فكأنهن امثلن الأمر بالترصص فهو يخبر عنه موجوداً ونحو قولهم في الدعاء رحمتك الله اخرج في صورة الخبر ثقة بالاستجابة كأنما وجدت الرحمة فهو يخبر عنها . ومن ذلك قوله تعالى في الكتاب العزيز (لا يمسه الا المطهرون) [الآيه] قال العلامة المذكور فالعنى لا ينبغي ان يمسه الا من هو على الطهارة من الناس يعنى مس المكتوب منه ، ومثل ذلك قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ، فان المراد بالنفي هنا التبعي ، واما قوله تعالى (واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامناً واتخذوا من مقام ابراهيم مصلىً) فيحتمل ان يترك على ظاهره فيكون خبراً ويكون المراد انه سبحانه وتعالى جعله مرجعاً للناس وموضع أمن ، والمراد بالأمن ان كان الأمن من عذاب الآخرة فلا اشكال فيه لأن الحج المبرور موجب لذلك ، وان كان الأمن في الدنيا فالمراد الأمن القحط ونحوه على اننا ان جعلناه على ظاهره لا يستبعد وان وقع للعجاج فيه ، لا يجهل ، وعلى كونه خبراً لا يجوز عطف واتخذوا على قراءة من كسر الخاء لكونه امراً عليه لأن الجملتين اذا كانت احدهما خبرية والاخرى انشائية لم يجوز عطف احدهما على الأخرى واختلفوا في توجيه ذلك فقال بعضهم يقدر يقال قبل الواو ويكون معطوفاً على ما قبله وقال بعضهم يقدر قائلين ويكون حالاً من الفاعل

ويحتمل ان يحمل على الأمر فيكون المعنى ثوبوا ايها الناس اليه واجعلوه آمناً ولا اشكال على ذلك لفظاً ومعنى

وقد يكون انشاء لفظاً وخبراً معنى نحو اذا لم نستح فاصنع ما شئت اي تصنع ما شئت ونحو قوله تعالى في خطاب نبيه الكريم (ألم نشرح لك صدرك) كأنه قال شرحنا لك صدرك ولذا اعطف عليه ما بعده

الفائدة الثانية صدق الخبر مطابقته للواقع سواء طابق اعتقاد المخبر به او لم يطابق ، فاذا قال القائل نور القمر مستفاد من نور الشمس حكنا بصدق خبره سواء قاله معتقدا لذلك او غير معتقد . وكذب الخبر عدم مطابقته للواقع سواء طابق اعتقاد المخبر به او لم يطابق ، فاذا قال القائل علم الحساب لافائدة له حكنا بكذب خبره سواء قاله معتقدا لذلك او غير معتقد ، وهذا هو المركز في نظر الناس على اختلاف الاجناس وقد ذكرت ثلاثة اقوال اخرى نقلتها تيمنا للفائدة وكان يظن ان ذلك مما لا يخالف فيه احد فنقول

الاول ما ذكروا عن اوجد عصره ابي عثمان عمرو بن بجر المعروف بالجاحظ انه قال صدق الخبر مطابقته للخارج مع اعتقاد المخبر مطابقته للخارج ، وكذبه عدم مطابقته للخارج مع اعتقاد المخبر عدم مطابقته وما عدا هذين القسمين لا يسمى صدقا ولا كذبا فثبت الوساطة بينها واستدل على ذلك بقوله تعالى [في سورة سبأ] وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لني خلق جديد . افترى على الله كذبا ام به حجة . بل الذين لا يؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد) ووجه الاستدلال ان الكفار نسبوا من نياهم بالحشر والنشر الى افتراء الكذب او الى الاخبار حال الجنون فعملوا الثاني قسم الكذب فلا يكون كذبا ولا يعتقدون بالحشر والنشر فيكون صدقا فيكون واسطة بين الصدق والكذب وهو المدعى ، واجاب الأولون عن ذلك بأن المعنى افترى ام لم يفتر اي ا كذب عمدا ام كذب عن غير عمد لأن الافتراء الكذب عمدا فيكون من قبيل ترديد الخبر الكاذب بزعمهم بين نوعيه فلم يكن للجاحظ هنا حجة في اثبات الوساطة على ان خروج كلام غير العقلاء عن الصدق والكذب لا يضر . وكذلك كلام النائمين . وهو لم يقتصر على ذلك . بل جعل كلام العاقل اذا اخبر بما هو مطابق للواقع لكنه غير مطابق لاعتقاده ليس بصدق ولا بكذب مع انه صدق عند من سواء . قال القاضي ناصر الدين عبد الله البيضاوي هنا استدلال

بعضهم يجعلهم اياه قسم الاقراء غير معتقدين صدقه على ان بين الصدق والكذب واسطة ، وهو كل خبر لا يكون عن بصيرة بالخبر عنه ، وضعفه بين لأن الاقراء اخص من الكذب ، والصور التي جعلها الجاحظ ليست بصدق ولا كذب اربع

أ ان يكون الخبر مطابقا للواقع ، - والخبر معتقد لعدم المطابقة

ب ان يكون الخبر مطابقا للواقع ، - والخبر غير معتقد لشيء

ج ان يكون الخبر غير مطابق للواقع ، - والخبر معتقد للمطابقة

د ان يكون الخبر غير مطابق للواقع ، - والخبر غير معتقد لشيء

الثاني ما ذكره عن ابيهم اسمه انه قال صدق الخبر مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ ، وكذب الخبر عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان صوابا ، فقول القائل السماء تحتنا معتقدا لذلك صدق ، وقوله السماء فوقنا غير معتقد لذلك كذب ، واستدل بقوله تعالى (اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) جعلهم تعالى كاذبين لعدم مطابقة ما قالوا لاعتقادهم وان كانت مطابقا للواقع ، واجيب بأنه سبحانه انما كذبهم لادعائهم ان ما قالوه بأفواههم صادر من صميم القلب ، قال البيضاوي الشهادة اخبار عن علم من الشهود وهو الحضور والاطلاع ولذلك صدق المشهود به وكذبهم في الشهادة ، وقد نسب هذا القول للنظام المعروف بالفرائض في علم الكلام وهو شيخ الجاحظ وهو بعيد عن الصواب جدا قال بعض علماء الأصول هذا القول غريب لم تثبت نسبته لأحد

الثالث ما ذكره عن الامام ابي القاسم الحسين الأصفهاني المعروف بالراغب انه قال صدق الخبر مطابقتها للواقع مع اعتقاد المخبر لذلك ، وكذب الخبر عدم مطابقتها لها ، فان فقدت مطابقتها للواقع فقط أو لاعتقاد المخبر فقط وصف بالصدق من جهة المطابقة و بالكذب من جهة عدم المطابقة هذا ما قاله وقد تبين من مراجعة كلام

الراغب انه لم يخرج عن القول المشهور الذي عليه المعول ، وانما فصل ما في قول القوم من الأجمال ، فأجل اي أجمال . وذلك انه جعل كلا من الصدق والكذب قسمين تاما وناقصا ،

فالصدق التام هو ان يكون الخبر مطابقا للواقع والاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه صدق وعن المخبر انه صادق

والصدق الناقص هو ان يكون الخبر مطابقا للواقع غير مطابق للاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه صدق ويصح ان يقال عن المخبر انه كاذب لعدم اعتقاده بما قال وذلك كقول المنافقين السابق

والكذب التام هو ان يكون الخبر غير مطابق للواقع والاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه كذب وعن المخبر انه كاذب

والكذب الناقص هو ان يكون الخبر غير مطابق للواقع لكنه مطابق للاعتقاد ، وفي هذه الصورة يقال عن الخبر انه كذب ويصح ان يقال عن المخبر انه صادق حيث لم يقصد الكذب نقول لم يكذب فلان ولكنه وهم ويصح هنا ان يقال عنه كذب نظرا الى نفس الخبر كما يصح في الصدق الناقص ان يقال عن صاحبه انه صدق نظرا الى نفس الخبر ، واما من لا قصد له كالنائم والمبرسم فلا يقال عن خبره انه صدق او كذب ولا يقال انه صادق او كاذب فعليك بهذه الفائدة فأنها تزيل عنك كثيرا مما يشكل من الكلام قديما وحديثا ، وقد كنت برأت الراغب مما نسب اليه في بعض الكتب وقد ذكرت ذلك هنا رعاية لمقتضى المقام ، وقد رأيت حين الكتابة من برأ الراغب قبلي عما نسب اليه فحمدت الله تعالى واثبت عليه . ولعل ما نسب الى الجاحظ من هذا القبيل فانه قدوة اهل الكلام قال ابن خلكان في ترجمته بعد ان ذكر ان له تصانيف في كل فن قال ابو القاسم السيرافي حضرنا مجلس الاستاذ ابي الفضل بن العميد الوزير الآتي ذكره ان شاء الله تعالى فجرى ذكر الجاحظ فغضب منه بعض الحاضرين وأزرى به وسكت

الوزير عنه ، فلما خرج الرجل قلت له سكت ايها الأستاذ عن هذا الرجل في قوله مع عادتك في الرد على امثاله ، فقال لم اجد في مقابلته ابلغ من تركه على جهنم ، ولو واقفته وبينت له لنظر في كيبه وصار بذاك انسانا . يا ابا القاسم - كتب الجاحظ تعلم العقل اولا والأدب ثانيا - ولم استصلحه لذلك ، توفي سنة ٢٥٥ وقد جاوز عمره تسعين سنة ومن مؤلفاته كتاب نظم القرآن ذكره الزمخشري في خطبة الكشاف لم يؤلف في دلائل الأعجاز مثله

تتمة

الصدق تقيض الكذب فلا يجتمعان معا في خبر واحد من جهة واحدة ولا يرتفعان كذلك ، واوردوا على هذا مثل قول القائل كل من الثلاثة والاربعة زوج ، فقال بعضهم هذه قضية كاذبة من وجه صادقة من وجه فهي في حكم قضيتين احدهما كاذبة وهي الثلاثة زوج - والاخرى صادقة وهي الاربعة زوج ، والمعروف انها قضية كاذبة ويكفي في كذب القضية مخالفتها للواقع من وجه الا ترى ان من قال آيكم يوم السبت فأتى يوم الأحد عدت كاذبا ولو حلف على ذلك حنث . فان قلت فما يقوون في مثل اكرمني هذا الرجل الكاتب البارع اذا كان المشار اليه غير كاتب اصلا او كاتبا غير بارع قلت هذا موضع نظر ، والقضية اذا تعينت وعرف مغزاها لم يحذف على الأملح الحكم فيها ، وقد ذكر علماء البيان ان مورد الصدق والكذب هي النسبة التي تضمنها الخبر ليس غير فاذا جاء زيد بن خالد فقلت جاء زيد بن عمرو حكم بصدق القضية وان وقع الخدأ في الوصف لانه غير مقصود بالذات ، ولذا قال بعض العلماء الاعلام اذا شهد شاهدان بتوكيل فلان بن فلان فلانا ثبت بشهادتهما التوكيل دون النسب فليس له ان يدعي بعد انها شهدا له بالبينة لفلان لان ذلك ليس مقصودا هنا وقد جرت عادة الشهود ان يصفوا المشهود له او عليه بما اشتهر به ليعرف - وكثيرا ما يشتهر المرء بالنسبة الى جده او زوج امه ، ومن نظر في التاريخ رأى ما لا يحصى . وقال بعضهم انها شهادة بالوكالة اصالة وبالبينة ضمنا

الفائدة الثانية

ينقسم الخبر الى متواتر وغير متواتر ، فالمتواتر هو خبر عن امر محسوس نقل عن قوم بلغوا في الكثرة الى حد لا يجوز العقل توافقه م على الكذب ، ثم المخبرون ان اخبروا عن عيان بأن كانوا طبقة فقط فالأمرط - وذلك كالخبر عن وجود الأسكندرية وان تعددت الطبقات اشترط مثل هذا الجمع في كل طبقة - وذلك كالخبر عن وجود الأسكندر ونحوه فان اهل العصر قد اخبرهم من قبلهم عن وجوده وكونه كان ملكا عظيما - وهم عدد لا يمكن تواطؤهم على الكذب - وهم جراً الى ان يبلغ الى الطبقة الأولى التي عاينته وهم كذلك . والخبر المتواتر يفيد علما يقينيا الا ترى انا نجزم بوجود كثير من الملوك الذين كانوا في الازمنة الماضية وكثير من البلاد النائية ولا موجب لذلك سوى الخبر المتواتر ، وانما شرطوا ان يكون الخبر عن محسوس لان المحسوس يتساوى في ادراكه الناس تقريبا بخلاف غير المحسوس لان العقول ربما اختلفت فيه الا يرى ان اهل اقليم عظيم لو اتفقوا على حكم في مسألة نظرية لم يجزم بذلك حتى يقوم البرهان عليه .

فإن اختلف شرط من شروط التواتر لم يسم الخبر متواترا - وذلك بان يكون الخبر عن غير محسوس - او يكون عن محسوس لكن المخبرون لم يبلغوا عدد التواتر في الطبقة الأولى او بلغوها لكن انقطع في احد الطبقات التي بعدها وبما ذكرنا تعلم ان الكتاب العزيز وصل الينا بتواتر النقل - وثبت كونه كلام الله لدينا بدليل العقل . فان قات بماذا يسمى الخبر عن غير المحسوس كالنفوس الفلكية على ما يعتقد الفلاسفة المتقدمون قلت اما من حيث كون القائل به يعتقد ذلك فلا تعلق له بهذا البحث لأنه غير محسوس ، واما من حيث انه يسمع منه القول بذلك ينظر الى حال الناقلين عنه فان بلغوا حد التواتر سمي الخبر متواترا بالشرط المتقدم وهو يفيد اليقين بانه قد قال ذلك لا بان ما بقوله مفيد لليقين وان لم يبلغوا حد

التواتر سمي الخبر آحاداً، وإنما اطلقنا هنا لما إن علم الأصول الذي هو اهم الفنون قد اصبح مهجوراً واضحى كأن لم يكن شيئاً مذكوراً، ونهاية ما يفعله من يعتد عند الناس تحريراً، ان ينقل اقوالا مافقة لا يعرف لها تقريراً ولا تحريراً، فضلاً عن ان يعرف ادلة تلك المسائل، وما يتعلق بها من المقاصد والوسائل

الفائدة الثالثة

الخبر الذي لم يتواتر ينقسم الى ثلاثة اقسام، مشهور وعزيز وغريب، المشهور هو الخبر الذي تكون رواته في كل طبقه أكثر من اثنين وهو المستفيض على رأي جماعة من ائمة الفقهاء، ومنهم من جعل بينها فرقا، فقال بعضهم المستفيض هو ما كان رواته في جميع الطبقات سواء، وذلك بان يكون رواته أكثر من اثنين في الابتداء والانتهاء وما بينها، والمشهور اعم منه بحيث يشمل ما كان في الابتداء منقولاً عن واحد او اثنين فقط، وقال بعضهم المستفيض هو كل خبر يحصل العلم به استدلالاً وهو دون التواتر والمشهور هو ما زادت رواته على ثلاثة، وهذا هو المشهور في المشهور، وقال بعضهم المستفيض هو الشائع عن اصل، ومثله الاستاذ الاسفراييني بما يتفق عليه ائمة الحديث، والمشهور اعم من ذلك.

والعزیز هو الخبر الذي لا تكون رواته اقل من اثنين عن اثنين، وسمي عزيزاً اما لقلة وجوده، واما لكونه عزاً اي قوى لجبته من طريق اخرى، وليس المجي من طريق ثانية شرطاً في الصحيح، والغريب هو الخبر الذي ينفرد بروايته واحد في موضع ما من السند، وهو قسمان غريب مطلق وغريب نسبي.

فالغريب المطلق هو الذي يكون الانفراد فيه في اصل السند، ويسمى الفرد المطلق وقد يستمر الانفراد في جميع رواته او أكثرهم، وفي مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك.

والغريب النسبي هو الذي يكون الانفراد فيه في اثناء السند، ويسمى الفرد النسبي.

وسمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهوراً على السنة الناس .

واعلم ان الغريب والتفرد مترادفان في الاصطلاح الا انهم غايروا بينها من حيث كثرة الاستعمال وقلته ، فالتفرد يطلقونه في الاكثر على التفرد المطلق . والغريب يطلقونه في الاكثر على التفرد النسبي ، - هذا من حيث اطلاق الاسم عليهما واما من حيث اطلاق الفعل فلا يفرقون بينهما فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان واغرب به فلان

قال الشهاب القسطلاني والحكم بالتفرد يكون بعد تتبع طرق الحديث الذي يظن انه فرد هل شارك راويه آخر أم لا ، فان وجد بعد كونه فرداً أن راوياً آخر من يصلح أن يخرج حديثه للاعتبار والاستشهاد به وافقه فان كان التوافق باللفظ سمي متابعاً وان كان بالمعنى سمي شاهداً ، وان لم يوجد من وجه بلفظه او بمعناه فانه يتحقق فيه التفرد المطلق حينئذ . ومظنة معرفة الطرق التي يحصل بها المتابعات والشواهد وتنتفي بها الفردية الكتب المصنفة في الاطراف ، وقد مثل ابن حبان لكيفية الاعتبار بان يروي حماد بن سلمة حديثنا لم يتابع عليه عن أبوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فينظر هل روى ذلك ثقة غير ابوب عن ابن سيرين فان وجد علم به ان للحديث اصلاً يرجع اليه - ، وان لم يوجد ذلك فنثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة والافصحاوي غير أبي هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأبي ذلك وجد علم به ان للحديث اصلاً يرجع اليه والا فلا . وكذا انه لا انحصار للمتابعات في الثقة كذلك الشواهد فيدخل فيهما رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء وفي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك ، وكذا قال الدارقطني فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به وقال النووي في شرح مسلم وانما يدخلون الضعفاء لكون المتابع لا اعتماد عليه وانما الاعتماد على من قبله اه قال شيخنا ولا انحصار

له في هذا بل قد يكون كل من المتابع والمتابع لا اتياء عليه فباجتماعهما تحصل القوة ،
ومثال المتابع والشاهد ما رواه الشافعي في الام عن مالك عن عبدالله بن دينار عن
ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا
تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكلوا العدة ثلاثين فانه
في جميع الموطآت عن مالك بهذا السند بلفظ فان غم عليكم فاقدروا له و اشار البيهقي الى
ان الشافعي تفرد بهذا اللفظ عن مالك فنظرنا فاذا البخاري روى الحديث في صحيحه
فقال حدثنا عبدالله بن مسلمة القعني حدثنا مالك به بلفظ الشافعي سواء فهذه متابعة
تامة في غاية الصحة لرواية الشافعي ودل هذا على ان مالك رواه عن عبدالله بن دينار
باللفظين معاً وقد توبع فيه عبدالله بن دينار من وجهين عن ابن عمر احدهما اخرجه
مسلم من طريق ابى اسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فذكر الحديث وفي آخره
فان غم عليكم فاقدروا ثلاثين والثاني اخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عاصم
بن محمد بن زيد عن ابيه عن جده ابن عمر بلفظ فان غم عليكم فاكلوا ثلاثين - فهذه
متابعة لكنها ناقصة - وله شاهدان احدهما من حديث ابى هريرة رواه البخاري عن آدم
عن شعبة عن محمد بن زيد عن ابى هريرة بلفظ فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبات
ثلاثين وثانيهما من حديث ابن عباس اخرجه النسائي من رواية عمرو بن دينار عن
محمد بن حنين عن ابن عباس بلفظ حدثنا ابن دينار عن ابن عمر سواء - وانما اطلت
الكلام في هذا لكثرة ما في البخاري منه والله سبحانه الموفق والمعين

الفائدة الرابعة

قد اكثر المحققون من علماء الأصول والكلام من البحث عن اطراف مسألة
التواتر وهي جديرة بذلك لما يترتب عليها من الفوائد التي لا تحصى فينبغي لمن اراد
ان يعلمها علم يقين بقيه من الجهل - ان يعلم ان الخطب فيها غير سهل - فقف هنا -
وقوف شحيح ضاع في الترتب خاتمة وبها جاهل امرأ كن هو عالمة

فأول اشكال اوردوا فيه أثر خبر كز واحد من عدد التواتر بانقراده لا يفيد إلا الظن - وضم الظن إلى الظن لا يوجب اليقين ، فجواز الخطأ على كل واحد يقتضى جواز الخطأ على المجموع وأجابوا بأنه قد يكون مع الاجتماع ما لا يكون مع الانفراد كقوة الجبل المؤلف من الشعرات فإن كل واحدة على انفرادها تنقطع بأدنى جذب فإذا ضم بعضها إلى بعض حتى صارت جبلاً متيناً جذب به اعظم السنن ونحوها .

وذكر الأمام ابو زيد عبد الله الدبوسي [هو اول من وضع الخلاف وأبرزه إلى الوجود وكتبه في اصول النقه في الطبقة العليا توفي سنة ٤٣٠ وهو منسوب إلى دبوسية وهي بلدة بين بخارى وسمرقند] في تقويم الادلة ان بعض الناس قال ان التواتر من الأخبار لا يوجب علم اليقين وإنما يوجب علم طائفة ثم رد ذلك ردّاً نحكماً وإبان ان الذي يفيد علم الطائفة هو الخبر المشهور وهو قد يشبه بالتواتر اذا غفل الناظر عن النظر في باطن الدليل فيحصل له اطمئنان يزول بعد اذا امعن النظر ونظير ذلك ما يرى المائم فانه يظن ان ما رآه حقيقة فإذا استيقظ علم ان ما رآه قبل لم يكن حقيقه .

وإنما كثر اشتباه المشهور بالتواتر لما ان المشهور يعرض له بعد الطبقة الاولى ما يجحد مثل التواتر ، فإذا قيس الاول على الآخر حصل الاشتباه ، وهذا الاشتباه قد يبقى مستمراً وقد يزول وربما كان زواله ادهى وأمر - فان كثيراً من الناس لما تبين لهم خطأ فيما ظنوه متواتراً وهو ليس بتواتر شكوا في التواتر ، ومثل هؤلاء مثل من رأى مراباً فظنه ماء فلما أتاه لم يجد شيئاً فانعكس عليه الحال فصار كلما ابصر من بعد شراباً ظنه سراباً . ومثل هذا ربما هلك والماء أمامه وود ان لو كان ثمامه . وهنا تعلم مقدار ضرر اهل الوضع في الدين خذلهم الله ومن نجا نجوهم - وحذا حذوهم ، فانهم شابوا الصدق بالكذب - فرتقوا المورد العذب فكثرت الشك والريب - وظن من لم يكن منهم مريباً ان ذلك من الايمان بالغيب

قال الأمام الغزالي في كتاب محك النظار بعد ان ذكر مدخل الغلط في القياس :

اعلم ان الحق عزيز - والطريق اليه وعمر - وأكثر الأَبصار مظلمة ، والعوائق الصارفة كثيرة ، والمشوشات للنظر متظاهره ، ولهذا ترى الخلق يتلاطمون تلاطم العميان وقد انقسموا الى فرقتين - فرقة سابقت باذهانها الى المعتقدات على سرعة فتعتقدها يقيناً وتظن كل شبهة ودليل برهاناً - وتحسب كل سوداء نوره ، فهو لا يعتقدون انهم يعلمون الحقائق كلها - وانما العميان خصومهم .

وظائفة تنهبوا لذوق اليقين وعرفوا ان ما للناس فيه في الاكثر عمى - ثم قصرت قوتهم عن سلوك سبيل الحق ومعرفة شروط القياس اما لبلادته في الفهم واما لفقد استاذ مرشد بصير بالحقائق غير متخدع بلا مع السراب يطلع على جميع شروط البرهان - فهو لا يعتقدون ان الناس كلهم عميان يتلاطمون - وانه لا يمكن ان يكون في القوة البشرية الاطلاع على الحق وسلوك طريقه ، فلا ذلك الاول حق ولا هذا الثاني صدق - وانما الحق ان الأشياء لها حقيقة والى دركها طريق - وفي قوام البشر سلوك ذلك الطريق لو صادف مرشداً بصيراً - ولكن الطريق طويل والمهاك فيه كثيرة والمرشد عزيز - فاجابها صار الطريق عند الاكثر مهجوراً اذ صار مجهولاً - وهكذا يكرب مثل هذا الامر - فإنه - (اذا عظم المطلوب قل المساعد) ومهما كثرت المخاوف - ارتاع الجبان الخائف . وكيف لا وأكثر العلوم المطلوبة في اسرار صفات الله تعالى وأفعاله تنبني على أدلة - تحقيقها يستدعي مقدمات لعلها تزيد على الف والالفين ، فإين من يقوى ذهنه للاحتواء على جميعها او حفظ الترتيب فيها . فعليك ايها الأخ بالحث والتشمير فأن ما اوردته يهديك الى اوائل الطريق ان شاء الله تعالى .

وبمثل هذا الكلام وقع لحجة الاسلام ما وقع وذلك انه كان قبل ان يعرض الدنيا وزخارفها كان له المقام الاعلى وكان اعداؤه لا ينسون بكلمة كلمه وكان كتبه الأولى المقام الاوّل وعليها انعموا فلما اعرض عن الدنيا ورأى ان نصح الأمة لازم لازب ورأى ما حصل من الضرر مما كتبه اناس اشتهروا بالعلم وبينه وبينهم بعد انشرفين

غلبت عليه الشفقة فزهد في تلك الكتب ومن جملتها كنبه الاول فقد أكثر في الأحياء وغيره من يان سقمها وعمقها وكانوا يعتقدون ان اعظم الكتب فائدة كتب الكلام وكتب الخلاف فقال في الأحياء في علم الخلاف واما الخلافات التي احدثت في هذه الأعصار وابدع فيها من التحريرات والتصنيفات والمجادلات ما لم يعهد مثلها في السلف فأياك ان تحوم حولها واجتنبها اجتناب السم القاتل فأنها الداء العضال، وهو الذي رد الفقهاء كأنهم الى طلب المنافسة والمباهاة على ماسيا تيك تفصيل غوائلها وآفاتنا وهذا الكلام ربما يسمع من قائله فيقال الناس اعداء ما جهلوا فلا تظن ذلك، فعلى الخبير سقطت فاقبل هذه النصيحة ممن ضيع العمر في ذلك زمانا، وزاد فيه على الأولين تصنيفا وتحقيقا وجدلا وبيانا، ثم الهمه الله رشده، واطاعه على عيبه فهجره ثم قال فكن من شياطين الجن في امان واحترز من شياطين الانس فانهم اراحو شياطين الجن من التعب في الاغواء والاضلال، وقال في علم الكلام ما هو معروف ومن ذلك قوله في كتاب المنقذ من الضلال والمنصع عن الاحوال: ثم اني ابتدأت بعلم الكلام فقرأته فحصلته وعقلته وطلعت كتب المحققين منهم وصنفت فيه ما اردت ان اصنف فوجدته وافيا بمقصوده غير واف بمقصودي

ثم قال فلم يكن الكلام في حقي كافيا، ولا لدائي الذي كنت اشكوه شافيا، نعم لما نشأت صنعة الكلام وكثر الخوض فيه وطالت المدة تشوف المتكلمون الى مجاوزة الذب عن السنة بالبحث عن حقائق الامور وخاضرا في البحث عن الجواهر والاعراض واحكامها ولكن لما لم يكن ذلك مقصود علمهم لم يبلغ كلامهم فيه الغاية القصوى، ولم يحصل منه ما يحق ظلمات الحيرة في اختلافات الخلق، ولا ابعد ان يكون قد حصل ذلك لفبري، بل است اشك في حصول ذلك لغائفة ولكن حصولا مشوبا بالتقليد في بعض الامور التي ليست من الاوليات، والغرض الآن حكاية حالي لا الانكار على من استشفى به، فان ادوية الشفاء مختلفة باختلاف الداء فكم من دواء ينتفع به مريض ويستضر به آخر

ثم قال في القول في حاصل الفلسفة

ولم يكن في كتب المتكلمين من كتابهم حيث اشتغلوا بالرد عليهم إلا كلمات مبددة معقدة ظاهرة التناقض والفساد لا يظن الاغترار بها بعقل عاني فضلا عن يدعي دقائق العلوم فعلمت ان رد المذهب قبل فهمه والاطلاع على كنهه رمي من عمية ، فشمرت عن ساق الجدة في تحصيل ذلك العلم من الكتب مجرد المطالعة من غير استعانة باستاذ وأقبلت على ذلك في اوقات فراغي من التصنيف والتدريس في العلوم الشرعية وانا ممنون بالتدريس والافادة لثلاثمائة نفر من الطلبة ببغداد فأطعنني الله سبحانه وتعالى بمجرد المطالعة في هذه الاوقات المختلصة على منتهى علومهم في اقل من سنتين ثم لم ازل اواظب على الفكر فيه بعد فهمي قريبا من سنة اعاوده واردهه وانفقذ غوائله واغواره حتى اطلمت على ما فيه من خداع وتليس اطلاقا لشك فيه : هـ

ثم قال حين ذكر علومهم اما الرياضية فتتعلق بعلم الحساب والهندسة وعلم هيئة العالم وليس يتعلق منه شيء بالامور الدينية نفيًا وإثباتًا بل هي امور برهانية لا سبيل الى مجاهدتها بعد فهمها ومعرفتها ، وقد تولدت منه آفات احداها ممن ينظر فيها فيتعجب من دقائقها ومن ظهور براهينها فيحسن بسبب ذلك اعتقاده في الفلاسفة ويحسب ان جميع علومهم في الوضوح ووثاقة البرهان كهذا العلم - ثم يكون قد سمع من كفرهم وتعطيلهم وتهاونهم بالشرع ما تداولته الالسنه فيكثر بالتقليد المحض - ويقول لو كان الدين حقًا لما اختلف على هؤلاء مع تدقيقهم في هذا العلم - فاذا عرف بالتسامع جحدهم وانكارهم نزل على ان الحق هو الجحد والانكار للدين . وكما رأيت ممن ضل عن الحق بهذا القدر ولا مستند له سواه . واذا قيل له الخاذق في صناعة واحدة ليس يلزم ان يكون خاذقا في كل صناعة . ولا يلزم ان يكون الخاذق في الفقه والكلام خاذقا في الطب ولا ان يكون الجاهل بالعقليات جاهلا بالتحوي ، بل لكل صناعة اهل بلغوا فيها رتبة البراعة والسبق وان كان الجهل والحق يلزمهم في غيرها لم ينجح ذلك فيد

ثم قال الآفة الثانية نشأت من صديق للاسلام جاهل ضمن ان الدين ينبغي ان ينصر بانكار كل علم منسوب اليهم - فانكر جميع علومهم وادعى جهلهم فيها حتى انكر قولهم في الكسوف والخسوف وزعم ان ما قالوه على خلاف الشرع . فاذا قرع ذلك سمع من عرف ذلك بالبرهان القاطع لم يشك في برهانه بل اعتقد ان الاسلام مبني على الجهل وانكار البرهان القاطع فازداد للفلسفة حبا وللأسلام بغضا . ولقد عظمت على الدين جنابة من ظن ان الاسلام ينصر بانكار هذه العلوم وليس في الشرع تعرض لهذه العلوم بالنفي والأثبات ولا في هذه الأمور تعرض للامور الدينية . وقوله صلى الله عليه وسلم (ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا حياته) فاذا رأيت ذلك فافرعوا الى ذكر الله وألى الصلاة) ليس في هذا ما يوجب انكار علم الحساب المعروف لسير الشمس والقمر واجتماعها او مقابلتها على وجه مخصوص واما قوله (ولكن الله اذا تجلّى لشيء خضع له) فليس توجد هذه الزيادة في الصحاح اصلا . فهذا حكم الرياضيات وآفتها هـ

فأن قلت ليس في مثل هذا ما يوجب العداوة والبغضاء لا سيما وقد سلك مسلك الأنصاف فبدأ بنفسه قلنا هيهات ففي ادنى من هذا ما يوجب كل العداوة لان اناسا انتموا الى العلم وليس فيهم فعم واناس انتموا اليه وفيهم فعم ولكن حملتهم الرفاهية والدعة الى ان يتلقفوا اقوالا كيف ما كانت ويجعلوها بضاعتهم ويكونوا قدوة للناس فلما اراد ان يسلك مسلك التحقيق خاف القسم الاول ان يلحقوا بالعوام [بل العوام اقرب الى العلم منهم لما انهم لم يرسخ فيهم شيء مما رسخ في اولئك من الاوهام] وكيف يرضى من يصرّف ليله ونهاره في طلب الشهرة بالعلم حتى اشير اليه بالبنان ان يعي عنه ذلك بل يعادي لذلك قومه بل آباءه وابناؤه بل يعادي نفسه اذا راودته عن ذلك وخاف القسم الثاني ان يرجع الى الابتداء بعد ما قيل انه وصل الى الانتهاء ويقول في نفسه قد كتبت في ديوان العلماء وعددت من العطاء فمالي ولا استئناف الطلب وقد وصلت الى نهاية الأرب

وكلاهما يرى كلمة لا ادري امرت من العلقم وفي شرح الطريقة ذكر السيوطي في الجامع الصغير برمز ابي داود وابن ماجه والحاكم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم ثلاثة كتاب ناطق وسنة ماضية ولا ادري وفي شرح المناوي على الجامع الصغير واخذ من هذا الحديث ان على العالم اذا سئل عما لا يعلم ان يقول لا ادري او لا اتحققه او لا اعلمه او الله اعلم . وقول المسؤل لا اعلم لا يضع من قدره كما يظنه بعض الجهلة لان العالم المتمكن لا يضتر جهله ببعض المسائل - بل يرفعه قوله لا ادري لانه دليل على عظم محله وقوة دينه وتقوى ربه وطهارة قلبه وكمل معرفته وحسن نيته ، وانما يأنف من ذلك من ضعف ديانته وقلت معرفته لانه يخاف من سقوطه من اعين الحاضرين ولا يخاف من سقوطه من نظر رب العالمين وهذه جهالة ورقة دين ، ومن ثم نقل لا ادري ولا اعلم عن الائمة الاربعة والخلفاء الاربعة - بل عن المصطفى صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام وفي مسند الدارمي موصولا من عدة طرق ان عليا كرم الله وجهه سئل عن مسألة فقال لا اعلم لي بها ثم قال وازدها على كبدي سئلت عما لا اعلم لي به فقلت لا اعلم - وفيه ان رجلا سأل ابن عمر عن مسألة فقال لا اعلم لي بها فولى الرجل فقال ابن عمر نعم ما قال ابن عمر . واخرج ابو داود في التامخ والمنسوخ وابن مردويه عن خالد بن اسلم قال خرجنا نمشي مع ابن عمر رضي الله عنه فلحقنا اعرابي فسأله عن ميراث العممة فقال لا ادري قال انت ابن عمر ولا تدري قال نعم اذهب الى العلماء فلما ادبر قبل ابن عمر يديه وقال نعم ما قلت . واخرج البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه من علم شيئا فليقل به ومن لم يعلم فليقل الله اعلم واخرج الهروي عن ابن مسعود رضي الله عنه اذا سئل احدكم عما لا يدري فليقل لا ادري فانه ثلث العلم . واخرج الحازمي في سلسلة الذهب عن احمد عن الشافعي عن مالك عن ابن عجلان اذا اخطأ العالم لا ادري اصيبت مقاتله والاخبار والاثار في هذا كثيرة . وانما اطلت بايراد هذه النبذة لما تطابق عليه فقهاء زماننا من التحاشي عن ذلك والمبادرة بالجواب باللسان والقلم كيف كان هـ

الفائدة الخامسة

إذا قدرنا انتفاء القرائن فأقل عدد يحصل به اليقين لاسبيل الى معرفته ، فأنا لاندري متى حصل اليقين لنا بوجود مدينة بغداد مثلاً عند تواتر الخبر اليقيني بذلك وأنه كان بعد اخبار مائة مخبر او أكثر ، و يعسر تجربة ذلك وان تكلف . وسبيل ذلك ان نراقب أنفسنا اذا وقع امر مهم في محلة مثلاً وانصرف جماعة عنها ودخلوا علينا ترى يخبروننا بما وقع فأن قول الاول بحرك الظن وقول الثاني والثالث يوكده ولا يزال تأكيده يتزايد بتزايد المخبرين الى ان يصير ضرورياً لا يمكن ان نشكك أنفسنا فيه فلو تصور الوقوف على اللحظة التي يحصل العلم فيها يقينا وحفظ عدد المخبرين لا يمكن الوقوف على ذلك ، ولكن درك تلك اللحظة غير يسير ، فأن قوة الاعتقاد تتزايد تزايداً خفي التدرج نحو تزايد عقل الصبي المميز الى ان يبلغ حد الكليف ، ونحو تزايد ضوء الصبح الى ان يبلغ حد الكمال ، فلذا بقي هذا في غطاء من الاشكال . على انه ان قيل ان من حصل بخبرهم علم بواقعة لشخص حصل بمثله علم بغيرها لشخص آخر فأنا يقرب التصديق به ان تساوي من كل وجه وهو بعيد ، فمن رام حصر التواتر في عدد فهو في شطط فأن قيل كيف علمت حصول العلم بالتواتر وانتم لا تعلمون عدده قلنا نعم ذلك كما نعلم ان الماء يروي والخبز يشبع وان كنا لانعلم اي مقدار يحصل به ذلك . وكما نعلم ان القرائن قد تقيد العلم وان لم تقدر على حصر اجناسها وضبط اقل درجاتها

نمتة تشتمل على مثال ، يزول به اعظم أشكال

قال بعض العلماء الأعلام قال ابوطالب المكي العمل بالجوارح من الايمان ولا يتم دونه . وادعى الاجماع فيه . واستدل بادلة تشعر بنقيض غرضه كقوله تعالى الذين آمنوا وعملوا الصالحات - اذ هذا يدل على ان العمل وراء الايمان لا من نفس الايمان والا

فيكون العمل في حكم المعاد . والعجب انه ادعى الاجماع في هذا - وهو مع ذلك ينقل قوله صلى الله عليه وسلم لا يكفر احد الا بعد جوده لما اقر به وبنكر على المعتزلة قولهم بالتخليد في النار بسبب الكبائر ، والقائل بهذا قائل بنفس مذهب المعتزلة اذ يقال له من صدق بقلبه وشهد بلسانه ومات في الحال فهل هو في الجنة فلا بد ان يقول نعم - وفيه حكم بوجود الايمان دون العمل فزيد وتقول لو بقي حيا حتى بقي عليه وقت صلاة واحدة فتركها ثم مات - او زني ثم مات فهل يخلد في النار فان قال نعم فهو مراد المعتزلة وان قال لا فهو تصريح بان العمل ليس ركنا من نفس الايمان ولا شرطا في وجوده ولا في استحقاق الجنة به ، وان قال اردت ان يعيش مدة طويلة ولا يصلي ولا يقدم على شيء من الاعمال الشرعية فنقول فما ضبطت تلك المدة وما عدد تلك الطاعات التي تتركها يبطل الايمان - وما عدد الكبائر التي بارتكابها يبطل الايمان . وهذا لا يمكن التحكم بتقديره ولم يصر اليه صائره ولذا ذكر لك الجواب عما اورد على كلام ابي طالب بعد التمهيد فنقول قال بعض متكلمي اهل الاثر الايمان المطلق عند اهل الاثر يتناول جميع ما امر الله به ورسوله فيدخل فيه التصديق بالجنان والاقرار باللسان والعمل بالاركان وجرى على ذلك الخوارج والمعتزلة - الا انها قالوا اذا ذهب بعض الايمان بسبب العصيان ذهب كله فيسلب عن العاصي اسم الايمان ويحكم عليه بالخلود في النيران غير ان الخوارج يسمونه كفرا والمعتزلة يسمونه فاسقا وقال اهل الاثر ناسب عنه مطلق الايمان ولا يحكم عليه بالخلود في النيران ، فاذا قيل لم هل يطلق على العاصي اسم المؤمن قالوا في الأمر تفصيل فاذا كان السؤال من جهة احكام الدنيا كعتقه في الكفارة ان كان عبدا او من جهة دخوله في خطاب المؤمنين الوارد في الكتاب او السنة قيل هو مؤمن . واذا كان السؤال عن حكمه في الآخرة قيل ليس هو من المؤمنين الموعودين مطلقا بالجنة بل هو ممن معه ايمان يمنعه من الخلود في النيران قال الامام الشافعي في كتاب الام في باب النية في الصلاة وقد كان الاجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن ادركناهم على ان الايمان قول وعمل ونية هـ

قال بعض المؤلفين قد استشكل الفخر الرازي ما ذكر في ارتكاب الكبائر من انه ليس كفرا بان الاعمال عند الشافعي من الايمان فكيف لا يتنى عند انتفاء الان المجموع المركب من امور اذا اتنى واحد منها اتنى ذلك المجموع ، فاذا كان العمل داخلا في حقيقة الايمان فلا بد من انتفائه في حق الفاسق - وحاول ابن التلمساني الجواب فقال والظن بالشافعي انه لا يحكم على الفاسق بخروجه عن الايمان - لكن لا يلزم من عدم الحكم بالخروج عن الايمان الحكم بعدم خروجه عن الايمان بل من الجائز انه لم يحكم بالخروج ولا بعدمه وان كان يلزم من قوله ان الايمان عبارة عن مجموع الامور الثلاثة الحكم بالخروج لكن ضمنا لا صريحا . واما المعتزلة فقد طردوا اصلهم لانه لما كانت العمل داخلا عندهم في حقيقة الايمان قالوا الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر . قال الزركشي وهذا الجواب لا ينفع في هذا المضيق ولعل الله يسرحاه ه وقد زعم حله من لا يفقه ولا يفقه انه لا يفقه فضلا عن ان يعرف دقائق الكلام فحله بجمل زاده عقدا فلا قعد مع الخلف ولا عضد السلف وهو معدود من الطبقة السابعة التي ذكرها ابن الكمال حيث قال السابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدر على ما ذكرنا من التمييز بين الأقوي والفقوي والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة [ولا يفرون بين الفس والسمين ، ولا يميزون الشمال من اليمين . بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل - فالويل لهم ولكن قلدهم كل الويل ه والجواب ان المجموع المركب من اجزاء لا يلزم من زوال بعض اجزائه زوال كل اجزائه نعم تزول تلك الهيئة السابقة لكن لا يقتضى التباين بينها وبين اللاحقة ، وذلك كالانسان مثلا فاذا زالت بعض اعضائه لم يلقها عاهة لم يخرج عن كونه انسانا نعم يقال من حيث الصورة انه انسان ناقص فاذا زاد النقص ربما خرج عن تسميته انسانا ظاهرا وهنا مجال للنظر فمن اهلك الجرح والنسل وفعل كل منكر ولم يأت بخير ما فلا علينا ان لا يكون من الامة وان لا يسمى بالمشرك اسمائها . فان قيل فما مقدار الطاعات التي يخرج بتركها من الايمان نقلنا عليها عند الله

وعدم علمنا بمقدارها لا يقتضي ان لا يكون لها مقدار في الواقع الا ترى انا لانعلم مقدار ما يحصل به التواتر وهو في الواقع له عدد، فلو قال لنا قائل في خبر متواتر اذا نقصت اعداد المخبرين فيما بعد هل يخرج عن التواتر نقول نعم يخرج عن كونه متواترا اذا كثر النقص الى ان يبلغ الى ادنى من العدد المجهول الذي هو اقل اعداد التواتر ولعل فكرك هنا فقد دللتناك على الطريقين، واما الجواب عن المسائل الأخرى فهو قريب المأخذ وما ذكرنا لا يشكل عليك شي مماورد في هذا الباب جعلك الله سبحانه من اولي الأباب

ولا بد في خبر الأحاد من الإسناد وهو ذكر السند، والسند طريق المتن والمتن ما ينتهي اليه الإسناد من الكلام المنقول، ثم المنقول ان كان عن غير النبي صلى الله عليه وسلم سمي خبرا، وان كان عنه صلى الله عليه وسلم فان كان من كلام الله تعالى سمي قرآنا، وما سواه يسمى حديثا وسنة، فالقرآن هو كلام الله المنزل على نبينا صلى الله عليه وسلم المنقول الينا نقلا متواترا، والحديث هو اقواله وافعاله عليه السلام

فوائد تتعلق بهذا المبحث

الفائدة الاولى

الحديث هو اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله، ويدخل في الافعال تقريره وهو عدم انكاره لأمر رآه او بلغه عن من يكون منقادا للشرع قال العلامة عبد الرحمن بن ابي شامة في كتابه الذي سماه المحقق من علم الاصول فيما يتعلق بافعال الرسول قال الغزالي في المخول اما تقريره الكافر فلا تمسك فيه لانه كان يعرض عنهم، وفي تقريره المنافق خلاف لأنه قد كان ينجو بهم نحو المسلمين، وقال الطبري المعروف بالكيا

لا يكون تقريراً في حق المنافق لأنه كان كثير أماً يتسامح و يسكت عن المنافقين علماً منه أنه لا تنفعهم العظة وأنه قد حقت عليهم كلمة العذاب . وقال أبو نصر قد يكون مشتغلاً ببيان حكم مستغرقاً فيه فيرى في تلك الحال انما ناعلى أمر فلا يتعرض له لاشتغاله بتقرير شيء آخر - اذ لا يمكنه ان يقرر جميع الشرع مرة واحدة ، فترك التعرض لذلك الشخص لا يكون اثبات شرع حتى يظن ان ذلك تقرير منه ، فسكوتُه انما يكون تقريراً اذا لم نجد للسكوت محملاً سوى التقرير ورفع الحرج قال : ولهذا اقول ليس كل ما كان عليه الناس في صدر الشرع ثم تغير الأمر مما يدعي فيه النسخ - بل اذا ثبت حكم شرعاً ثم تغير فهو النسخ ، فاما ما كان عليه الناس في الجاهلية ثم قرر النبي صلى الله عليه وسلم منه [اي بدلا منه] حكماً فلا يقال كان ذلك المتقدم شرعاً مستمراً ثم نسخ اذ ربما لم يتفرغ النبي صلى الله عليه وسلم الى بيانه او لم يتذكره . قلت هذا صحيح - ومن امثله شرب الخمر الى ان حرمت واقدامهم في الزيادة على اربع في النكاح الى ان ثبت الحصر قال فاذا امكن ان يكون سكوتُه محملاً على ان جبريل لم يبين له بعد ذلك الحكم لا يقطع بان سكوتُه دل على ان ذلك الفعل كان مشروعاً . بل قد تقول ينتفي الخطر اذ لا عثور فيه على شرع لاندراس الشرائع المقدمة وعسر الاطلاع عليها فلا يقضي بحظر ولا اباحة ولا نذب ولا وجوب . فهذا مما ينبغي ان يتأمل هـ

وزاد مضمع في الحديث صفاته عليه الصلاة والسلام ولم يزد الا كثرون ذلك لما ان الصفات ان كانت اختيارية فهي داخلية في الافعال - وان كانت غير اختيارية كالحلية الكريمة لم يتعلق بها حكم يتعلق بنا اذ لا يتيسر التأسي بها

الفائدة الثانية

السند ما استندت اليه من جدار او غيره - ويقال فلان سند اي معتمد . والاسناد في الحديث رفعه الى قائله - والحديث المسند هو الذي يرويه واحد عن واحد رواية متصلة بمن تلقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم . والسند هو طريق المتن .

والمتمن في اللغة هو الظاهر ومتن الحديث هو ما ينتهي اليه الاسناد وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم او قول الراوي الرائي له فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ونحوه .
والأسناد في الغالب يطلق على ذكر السند وقد يجيء بمعنى السند ويجمع ح على اسانيد ولم يجمعوا السند بمعنى طريق المتن اكتفاءً بلنظ الاسانيد التي تغني عن جمعه وقد يطلق السند ويراد به الأسناد بالمعنى المشهور . واعلم ان الاسناد في الحديث هو الأصل الذي يعرف به صحة الحديث وضعفه . قال عبدالله بن المبارك الاسناد من الدين . ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء قال الأمام المبارك مجد الدين بن الأثير في جامع الاصول في احاديث الرسول قال احمد بن حنبل اذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والاحكام تشددنا في الاسانيد . واذا روينا عنه في فضائل الاعمال وما لا يوضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الاسانيد ولولا الاسناد اقال من شاء ما شاء هـ

الفائدة الثالثة

اعلم انه ثبت بالكتاب والسنة والاجماع وجوب الاخذ باحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانما يجب ذلك حيث يغلب على الظن ثبوت الحديث عنه - اذ ليس كل ما نسب اليه ثابتاً عنه . وانما يحصل ذلك اذا روى الحديث عدل ضابط عن مثابة رواية متصلة بمن تلقاه عنه عليه السلام وبشترط مع ذلك ان لا يخالف الراوي من هو ارجح منه وان لا يكون قد حصل له في الرواية وهم فلكل جواد كبوه ولكل صارم نبوه ولما كان للعدالة والضبط درجات اقتضى الحال البحث عن ذلك ليعلم ما يجب قبوله لرجحان جهة صحة النسبة فيه مما يجب رده لرجحان جهة عدم صحة النسبة فيه - ويبقى بين ذلك درجات تختلف مدارك الناظرين فيها . ومتى بلغ الحديث احداً بطريق لا يعتمد عليها وجب عليه التوقف احتياطاً للدين ويجب عليه البحث عن حقيقة امره بقدر وسعه [لا يكاف الله نفساً الا وسعها] فاذا بلغه من طريق أخرى يعتمد عليها بادر

للأخذ به إذا لم يتحقق له ناسخ والا توقف قال سبحانه وتعالى ولا تلقوا ما ليس لك به علم
وبهذا يرفع الملام عن الأئمة الأعلام - كيف لا وكل منهم يقول إذا صح الحديث فهو
مذهبي، وإنما الملام على اللائم أو من لا يأخذ بالحديث وإن ظهرت على صحته علائم -
هذا - وقد اصطلح أئمة الحديث على الفاظ تداولوها بينهم تقريباً للفن على الطالب ليحظى
بأسمى المطالب . ولولا تطولهم بذلك لقال المتطاول وأين الثرياً من يد المتناول * فوجب
على طالب علم الحديث الوقوف على حد ما اصطلموا عليه ليكون على بصيرة في أمره * وقد
آلف في هذا الفن المسمى بمصطلح أهل الحديث كثير من العلماء الأعلام
فاؤل من صنف فيه القاضي أبو محمد الراهرمزي وسعى كتابه للحديث الفاصل
لكنه لم يستوعب -

والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب
وتلاه أبو نعيم الإصهاني فعمل على كتابه مستخرجا وأبقى أشياء للمتعب . ثم جاء بعدهم
الخطيب أبو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه الكفاية - وفي آدابها
كتاباً سماه الجامع لآداب الشيخ والسامع . ولم يزل التأليف فيه متواصلاً إلى أن
جاء الفقيه الحافظ تقي الدين عثمان بن الصلاح نزىل دمشق فجمع حين ولي تدريس
الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور فأمله شيئاً بعد شيء وجمع فيه ما تفرق في
غيره فعكف الناس عليه وانصرف نظرهم إليه - فكم من ناظم له ومختصر - وزائد عليه
ومقتصر - ومعارض عليه ومنتصر . شكر الله سعيهم ورضي عنهم

فصل في بيان اقسام الحديث

الحديث ثلاثة أقسام **صحيح** و**حسن** و**ضعيف**
 احتوز به عن المتقطع وهو الذي
 لم يتصل اسناده على اي وجه كان.
 احتوز بالعدل عمدت هو مجهول
 العدالة او فيه نوع جرح والراد
 بالضابط من يكونت جانفا متيقنا
 غير ساه ولا شاك في حالتي التحمل
 والاداء واحتوز به عن خف ضبطه
 فان حديثه يدخل في حد الحسن
 فان نزل عن ذلك حد
 حديثه ضعيفا

والصحيح هو ما اصل سنده بنقل العدل الضابط عن

احتوز به عن الشاذ وهو الذي
 يرويه اللغة مخالفا لما رواه من هو
 ارجح منه.
 احتوز به عن العمل وهو ما فيه علة
 فادحة في صحة الحديث كزعم ادعاع عليه
 بالفرائض. وانما زادوا هذين القيدين
 لان العدل الضابط معها كان في غاية
 الاتقان لا يخلو في بعض الاحيان
 عن الخطأ والنسيان. فكل حديث
 اجتمعت فيه القيود المذكورة كلها
 حكم بعينه - وما قدم فيه قيد منها
 خرج عن حكم الصحة هـ

ولم يكن فيه شذوذ - ولا علة

والحسن هو ما اتصل سنده ولم يكن فيه شذوذ ولا علة ولا في رواته
متهم - غير انهم لا يخلون من راو خف ضبطه مع اشتها رعدالته او راو قوي
ضبطه مع استنار عدالته لكن روي حديثه من وجه آخر فانجبر ضعفه
والضعيف هو ما لم يجمع فيه شروط الصحيح ولا الحسن .
وتفاوت درجات كل قسم من هذه الأقسام بحسب تفاوت درجات
الرواة واحوالهم

وأعلى انواع الصحيح ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما انفرد به البخاري ثم
ما انفرد به مسلم وقد جمعا في صحيحيهما لباب هذا الباب ' فأصبح علم الآثار
موطأً لأولي الأباب

فعليك بها ايها الساري - معتمدا على فتح الباري

والحمد لله وحده . وصلى الله على من لاني بعده

وعلى آله الأصفياء - واصحابه الأتقياء - وعلى

من اقتفى آثارهم في احياء السنن

والسلوك على اقوم سنن -

وسلم تسليما

فوائد تتعلق بهذا الفصل

الفائدة الاولى

قال ابو سليمان الخطابي في معالم السنن الحديث عند اهله ثلاثة اقسام صحيح وحسن وسقيم فالصحيح ما اتصل سنده وعدت لثقلته . والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار اكثر الحديث ، وهو الذي يقبله اكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء . والسقيم على ثلاثة طبقات - شرها الموضوع ثم المقلوب ثم المجهول ه . وذهبت طائفة الى ان الحديث فسان فقط صحيح وضعيف . واختلاف العلماء في تقسيم الاشياء ونحو ذلك مما لا يحصى الا انه في الغالب لا يكون مبنيا على الاختلاف في الحقيقة وانما هو من قبيل الاختلاف في الاسماء غير انه يجب التنبيه في هذا المقام فقد زل فيه كثير من اولى الافهام فضلا عن اولى الأوهام . ولنوضح لك ذلك فانه ينفعك في كل فن فنقول من قسم الحديث الى قسمين يسمى ما ليس بصحيح ضعيفا مع ان غير الصحيح عند من قسم الحديث الى ثلاثة اقسام قد يكون حسنا ولا يسوغ ان يسمى الحسن في عرفه ضعيفا . فأذا رأى ذلك من تهولهم الألفاظ ظنوا ان في ذلك الحديث اختلافا عند المحدثين فذهب بعضهم الى انه حسن وبعضهم الى انه ضعيف . فان كان ممن سهل جانبه ولان ، قال في المسألة قولان . وان كان ممن يعرف الحق بالرجال وكان فيه تهوؤ اعترض على احد الفريقين بقول الفريق الآخر ظنا منه ان بينهم اختلافا في المعنى وما ثم الا اختلاف في المبنى

تمة ذكرت بطريق العرض

ومن هذا القبيل لفظ الاختيار فان بعض الصوفية قال لا يقال من جهة الحقيقة ان الله جائز ان يوجد امرا وجائز ان لا يوجد فان فعله للاشياء ليس بممكن بالنظر

اليه ولا بالإيجاب موجب، ولكن يقال ذلك الأمر جائز ان يوجد وجائز ان لا يوجد فيفتقر الى مرجح وهو الله سبحانه - وقد تفصينا الشريعة فما رأينا فيها ما يناقض ما قلناه . فالذي نقول في الحق تعالى انه يجب له كذا ويستحيل عليه كذا ولا نقول يجوز عليه كذا . والاختيار انما هو بالنظر الى الممكن في حد ذاته فنثبت الإرادة للحق تعالى دون الاختياره وقدأقسم الناظرون في مثل هذا الكلام الى فرق . فقالت فرقة منهم ان هذا ضلال واضلال ولم يقل به غير الفلاسفة وقد ذهب جميع ارباب الملل الى ان الله سبحانه مختار فالقول بخلاف ذلك خروج عن جميع الملل على ان القول بالإيجاب بالذات موجب لقدم العالم ولم يقل به من ينتمي الى ملته وقالت فرقة منهم ان الناس متفاوتون في الاحساس يختلفون في الامزجة والأخلاق متباينون في الأصول والاعراق . فوجب ان ترد الشريعة على وجه يأخذ منها كل واحد بقدر استعداده ولا يكون ذلك الا بأن تكون كثرة الاحتمال ظاهرة الأجمال ينهم منها اهل الظاهر مظهر واهل الباطن مابطن واستتر، ولما كان الصوفية اهل كشف ونظر وجب الرجوع الى اقوالهم والتأسي بأفعالهم وقول الفلاسفة بها لا يضرنا فما كل ما قاله الفيلسوف باطلا ولا عن حلية الحقيقة عاطلا وقالت فرقة : للصوفية كلام منشابه ومن جملة ذلك هذا والتسليم أسلم والله اعلم

وقالت فرقة رابعة وهم الغائصون على المعاني ليس في هذه المقالة ما يوجب الاضطراب ولا نظن ان في العالم عاقلا ينسب الى ربه الاضطراب وهو يلجأ في الاضطراب اليه بالاختيار وما قاله اولئك القوم مبني على ان الله تعالى حكيم وهو ثابت بالعقل والنقل ولا يخفى ان الحكيم لا يفعل الا ما اقتضته الحكمة . وهذا لا ينافي انه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فانه من حيث انه حكيم لا يشاء الا ما اقتضته الحكمة وهذا عين الكمال . ومن هذا الباب قول من قال ليس في الأماكن ابداع مما كان قال الغزالي في الأجوبة المسكتة ليس في الأماكن ان يفعل الله تعالى الا نهاية ما تقتضيه الحكمة التي عرفنا انها حكمة ولم يعرفنا بذلك الا لتعلم مجاري افعاله ومصادر اموره ولتتحقق ان كل ما قضاه ويقضيه من

خلقه بعلمه و ارادته وقدرته على غاية الحكمة ونهاية الاتقان ومبلغ جودة الصنع ليحبل
 كمال ما خلق دليلا قاطعا وبرهانا ساطعا على كماله في صفات جلاله الموجبة لاجلاله هـ
 والغلط انما نشأ في هذه المسألة من توهم ان معنى الاختيار هنا هو ما يقابل الاضطرار
 نظرا لشيوع هذا الاطلاق في العرف العام واصل الاختيار في اللغة الاصطفاة والخيرة
 بوزن العنبة الاسم منه تقول محمد خيرة الله من خلقه وخيرة الله ايضا بالتسكين
 فانظر ماذا يفعل الاختلاف في الاصطلاح فيمن لم يقف على مقاصد المصطلحين . هذا
 وقد جرى القلم هنا بغير اختيار فانها مسألة مهمة لا ينبغي ذكرها بطريق العرض ولعل
 فيما كتبناه كناية لاخواننا الذين عرفوا ان حقيقة الطريقة هي معرفة طريقة الحقيقة
 هذا ولما كان سلب الاختيار عنه سبحانه بالمعنى الذي يتبادر الى الازهان مما تنفر منه
 الطباع على اختلافها قام انصار الفلسفة وفي مقدمتهم قاضي القضاة ابو الوليد ابن رشد
 يناضلون عنهم وينسبون من نسب ذلك اليهم الى الافتراء فقال المشار اليه في كتاب
 تهافت التهافت : من نظر الى مصنوع من المصنوعات لم تين له حكمته اذا لم تين له الحكمة
 المقصودة بذلك المصنوع والغاية المقصودة منه . واذا لم يقف اصلا على حكمته امكن
 ان يظن انه ممكن ان يوجد ذلك المصنوع وهو بأي شكل اتفق وبأي كمية اتفقت
 وبأي وضع اتفق لأجزائه وبأي تركيب اتفق - هذا بعينه هو الذي اتفق المتكلمين
 مع الجرم السماوي - وهذه كلها ظنون في بادي الرأي . وكما ان من يظن هذه الظنون
 في المصنوعات جاهل بالمصنوعات وبالصانع وانما عنده فيها ظنون غير صادقة كذلك الأمر
 في المخلوقات . فتبين هذا الأصل ولا تعجل وتحكم على مخلوقات الله سبحانه بيادي الرأي فتكون
 من الدين قال الله فيهم سبحانه هل ننبئكم بالاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم
 في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا . جعلنا الله من اهل البصائر وكشف
 عنا حجب الجهالة انه منعم كريم

وقال في موضع آخر قد تبرهن ان فعل الله تعالى صادر عن علم . فالجهة التي

صار الله بها فاعلا ليس بينا في هذا الموضوع اذ كان لانظير لارادته في الشاهد فكيف يقال انه لا يفهم من الفاعل الا ما يفعله عن روية واختيار ويجعل هذا الحد له مطردا في الشاهد والغائب . والفلاسفة لا يعترفون باطراد هذا الحد فيلزمهم اذا نقوا هذا الحد عن الفاعل الاول ان بنفوا عنه الفعل - هذا بين بنفسه - وقائل هذا هو الملبس لا الفلاسفة - فان الملبس هو الذي يقصد الغلط لا الحق - واذا اخطأ في الحق فليس يقال فيه انه ملبس . والفلاسفة قد علم من امرهم انهم يطلبون الحق فهم غير ملبسين اصلا . ولا فرق بين من يقول ان الله تعالى يريد بأرادة لا تشبه ارادة البشر وبين من يقول انه عالم يعلم لا يشبه علم البشر وانه كما لا تدرك كيفية علمه كذلك لا تدرك كيفية ارادته وقال في موضع آخر لو كان اية موضوع اتفق يقتضى اية فعل اتفق لما كانت ههنا حكمة اصلا في مصنوع من المصنوعات ولما كانت ههنا صناعة اصلا - ولما كانت كميات المصنوعات وكيفياتها راجعة الى هوى الصانع وكان كل انسان صانعا او نقول ان الحكمة انما هي في صنع المخلوق لا في صنع الخالق . نعوذ بالله من هذا الاعتقاد في الصانع الاول بل نعتقد ان كل ما في العالم فهو لحكمة وان قصرت عن كثير منها عقولنا وان الحكمة الصناعية انما فهمها العقل من الحكمة الطبيعية . فان كان العالم مصنوعا واحدا في غاية الحكمة فهنا ضرورة حكيم واحد هو الذي افتقرت الى وجوده السموات الأرضون ومن فيها . فانه ما من احد يقدر ان يجعل المصنوع من الحكمة الهجبية علة نفسه فالقوم من حيث ارادوا ان ينزهوا الخالق الاول ابطالوا الحكمة في حقه وسلبوه افضل صفاته . وعبارته في هذه المسألة كثيرة وقد اكثر من تكريرها نصرة لمن انتفى اليهم كما اكثر المتكلمون من ذكرها للتشجيع عليهم اجزل الله سبحانه علينا المنة وجعلنا ممن أوتي فيها في الكتاب والسنة

جدول في اقسام الحديث

<p>لذاته هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ولم يكن فيه شذوذ ولا علة</p>	<p>صحيح</p>
<p>لغيره هو الحسن لذاته اذا ورد من طرق متعددة فانه يرتفع عن درجة الحسن الى درجة الصحيح، ولما كان صحته انما نشأت من تعدد الطرق سمي الصحيح لغيره، ويكفي في صحته وروده من طريق آخر فقط اذا كان غير منقطع عن الطريق الاول في درجة الحسن</p>	
<p>لذاته هو ما اتصل سنده ولم يكن فيه شذوذ ولا علة ولا في رواته متهم بل هم ثقات اشتهروا بالصدق غير ان فيهم من قصر عن درجة رواة الصحيح في الحفظ والاتقان بحيث لا يعد ما انفرد به منكرا . وبهذا تعلم ان لا فرق بينه وبين الصحيح لذاته الا في صفة ضبط الرواة فانه في الصحيح لذاته يكون تاما وفي الحسن لذاته يكون فيه نقص ما</p>	<p>حسن</p>
<p>لغيره هو ما اتصل سنده ولم يكن فيه شذوذ ولا علة ولا في رواته خفيف الضبط او متهم ولكن فيهم من لم تظهر عدالته لكن اعتضد حديثه بجيئه، من طريق آخر وبهذا تعلم ان لا فرق بينه وبين الصحيح لذاته الا في صفة العدالة في الرواة فانها في الصحيح لذاته تكون ظاهرة مشهورة وفي الحسن لغيره تكون خفية مستورة، ولفناء العدالة في الراوي هنا اشترط لدخوله في رتبة الحسن لغيره ان يروي مثله او نحوه من وجه آخر ولا يخفى ما يحصل من اتفاق الضعيفين من القوة . غير انه ليس كل ضعف في الحديث يزول بجيئه من وجه آخر فلا بد من البحث وامعان النظر والرجوع الى ما اثره الاثر هو ما لم تجتمع فيه شروط الصحيح ولا الحسن وقال بعضهم هو ما لم يبلغ رتبة الحسن . واقسامه كثيرة</p>	
<p>ضعيف</p>	<p>المحدث</p>

جدول في بيان اقسام الحديث الضعيف واسماء ما له اسم منها

الحديث الضعيف - سبب ضعفه

الطعن في الراوي
عدم اتصال الاسناد [لا تنقطع بعض رجاله اي عدم ذكرهم]
والسقوط قد يكون

طعن في ضبطه (٥)

طعن في عدالته (٥)

ابدعته في اول السند في آخره مما بعد التابعي في غير ذلك ككذبه لتهتمته به لفقته لجهالته لبدعته

ويسمى العلقى ويسمى المرسل ويسمى الموضوع . ويسمى المذرك وهو قد يكون

مجهول العين وقد يكون مجهول

الحال وهو المستور

فان كان الساقط اثنين فاكثروا مع

التوالي سمي العضل

فتبينه عدم الاتصال في السند ان كان خفيا سمي الحديث مدلسا ككثرة غلظه . ككثرة غلظته . لوهمه . لسوء حفظه . لمخالفته للدقات

وذاك بان يروي عن عرف لغاؤه اياه ما لم يسمع منه فان لم هما متقاربان ويسمى . ويسمى الععل . فان كان لازما فان كانت

حديثها . نكروا وكذا سمي حديثه شاذا وان المخالفة بتغيير

سابق الاسناد كان عارضا فحديثه مختلط

يعرف لغاؤه اياه سمي برسلا خفيا

فمدرج لاسناد - ٢ او بدعي وموقوف برفوع فمدرج المتن - ٣ او بتقديم وتأخير فالمقلوب - ٤ او بأبدال راو او راو او لمعظ الآخر ولا

موجب لاحدى الروايتين على الأخرى فالضطرب - ٥ او بتغيير النقط فالمصحف - ٦ او بتغيير الشكل فالمتحرف

الفائدة الثانية

لا يخفى ان الجداول من اعظم الوسائل في تقريب المسائل - ولذا عملنا هذا الجدول غير ان فيه نوعاً من الأجمال فأحببنا ان نتبعه بمسائل تتعلق به اتماماً للفائدة

وهي من تقريب العلامة محيي الدين يحيى النووي

ا الصحيح هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة واذا قيل

صحيح فهذا معناه لا انه مقطوع به ، واذا قيل غير صحيح فمعناه انه لم يصح اسناده .

والمختار انه لا يجوز في اسناد انه اصح الأسانيد - وقيل اصحها الزهري عن سالم عن ابيه .

وقيل ابن سيرين عن عبيدة عن علي . وقيل الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن ابن

مسعود . وقيل الزهري عن علي بن الحسين عن ابيه عن علي . وقيل مالك عن نافع

عن ابن عمر - فعلى هذا قيل الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر

ب من رأى في هذه الأزمان حديثاً صحيح الاسناد في كتاب او جزء لم ينص على

صحته حافظ معتمد قال الشيخ [عثمان بن الصلاح] لانتمكم بصحته لضعف اهلية اهل

هذه الأزمان ، والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته

ج قولهم حديث حسن الأسناد او صحيحه دون قولهم حديث صحيح أو حسن لأنه

قد يصح او يحسن الأسناد دون المتن لشذوذ او علة - فأن اقتصر على ذلك حافظ

معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه

د المسند قال الخطيب البغدادي هو عند اهل الحديث ما اتصل سنده الى منتهاه

واكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره . وقال ابن عبد

البرز هو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة متصلاً كان او منقطعاً . وقال الحاكم

وغيره لا يستعمل الا في المرفوع المتصل

ه المتصل ويسمى الموصول هو ما اتصل اسناده مرفوعاً كان او موقوفاً على من كان

و المرفوع هو ما اضيف الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا يقع مطلقه على غيره

متصلاً كان او منقطعاً . وقيل هو ما اخبر به الصحابي عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم او قوله

ز الموقوف هو المروي عن الصحابة قولاً لهم او فعلاً متصلاً كان او منقطعاً . ويستعمل في غيرهم مقيداً فيقال وقفه فلان على الزهري ونحوه وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر . وعند المحدثين كله يسمى أثراً

فروع

احدها قول الصحابي كنا نقول او نفعل كذا ان لم يصفه الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم فهو موقوف وأن اضافه فالصحيح انه مرفوع

الثاني قول الصحابي أمرنا بكذا . او نهينا عن كذا . او من السنة كذا . ام أمر بلال ان يشفع الاذان وما اشبهه كبه مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور . وقيل ليس بمرفوع ولا فرق بين قوله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده

الثالث اذا قيل في الحديث عند ذكر الصحابي يرفعه . او يحميه . او يبلغ به . او رواية فهذا وشبهه مرفوع عند اهل العلم . واذا قيل عند التابعي يرفعه مرفوع مرسل . واما قول من قال تفسير الصحابي مرفوع فذاك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية او نحوه . وغيره موقوف

ح المقطوع (وجمعه المقاضع والمقاطع) هو الموقوف على التابعي قولاً له او فعلاً . واستعمله الشافعي ثم الطبراني في المنقطع

ط اتفق علماء الطوائف ان قول التابعي الكبير قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعله يسمى مرسل .

فان انقطع قبل التابعي واحداً و اكثر قال الحاكم وغيره من المحدثين لا يسمى مرسل بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فان سقط قبله واحد فهو منقطع وان كان اكثر فمعضل ومنقطع . والمشهور في الفقه والأصول ان الكل مرسل

وبه قطع الخطيب ، وهذا اختلاف في الاصطلاح والعبارة . واما قول الزهري وغيره من صغار التابعين قال النبي صلى الله عليه وسلم فالمشهور عند من خصه بالتابعي انه مرسل كالكبير ، وقيل ليس بمرسل بل منقطع . واما اذا قال فلان عن رجل عن فلان فقال الحاكم منقطع ليس مرسلا وقال غيره مرسل والله اعلم

ثم المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والثافعي وكثير من الفقهاء واصحاب الاصول . وقال مالك وابو حنيفة في طائفة صحيح - فان صحَّ نَخْرَجُ المرسل بجيئه من وجه آخر مسندا او مرسلا ارسله من أخذ عن غير رجال الأول كان صحيحا وتبين بذلك صحة المرسل - وانها صحيحان لو عارضها صحيح من طريق رجحناها عليه اذا تعذر الجمع - هذا كله في غير مرسل الصحابي . اما مرسله فمحكوم بصحة علي المذهب الصحيح . وقيل انه كمرسل غيره الآن يبين الرواية عن صحابي

ي المنقطع : الصحيح الذي ذهب اليه الفقهاء والخطيب وابن عبد البر وغيرها من المحدثين ان المنقطع ما لم يتصل اسناده على اي وجه كان انقطاعه واكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كما لك عن ابن عمر وقيل هو ما اختل فيه رجل قبل التابعي محذوفا كان او مبهما كرجل . وقيل هو ما روي عن تابعي او من دونه قول له او فعلا ، وهذا غريب ضعيف

يا المعنعن وهو فلان عن فلان قيل انه مرسل . والصحيح الذي عليه العمل وقاله الجماهير من اصحاب الحديث والفقهاء والاصول انه متصل بشرط ان لا يكثر المعنعن مدلسا ويشترط امكان لقاء بعضهم بعضا

يب التعليق الذي يذكره الحميدي وغيره في احاديث من كتاب البخاري وسبقهم باستعماله الدارقطني صورته ان يحذف من اول الاسناد واحد فاكثروا استعماله بعضهم في حذف كل الاسناد كقوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - او قال ابن عباس - او عطاء او غيره كذا . وهذا التعليق له حكم الصحيح كما تقدم في نوع الصحيح .

ولم يستعملوا التعليق في غير صيغة الجزم كروي عن فلان كذا ويقال عنه ويذكر ويحكى وشبهها بل خصوا به صيغة الجزم كقال وفعل وأمر ونهى وذكر وحكى - ولم يستعملوه فيما سقط وسط اسناده

يج الشاذ هو عند الشافعي وجماعة من علماء الحجاز ما روى الثقة مخالفاً لرؤية الناس لأن يروي ما لا يروي غيره . قال الخليلي . الذي عليه حفاظ الحديث ان الشاذ ما ليس له إلا اسناد يشدُّ به ثقة او غيره - فما كان عن غير ثقة فمتروك - وما كان عن ثقة تُوقف فيه ولا يحتاجُ به . وقال الحاكم هو ما انفرد به ثقة وليس له اصل بمتابع - وما ذكره مشكل بأفراد العدل الضابط كحديث انما الأعمال بالنيات والنهي عن بيع الولاء وغير ذلك مما في الصحيح - فالصحيحُ التفصيل - فان كان مفردُهُ مخالفاً احفظ منه واضبط كان شاذاً مردوداً ، وان لم يخالف فان كان عدلاً حافظاً موثقاً بضبطه كان مفردُهُ صحيحاً ، وان لم يوثق بضبطه ولم يبعُد عن درجة الضابط كان مفردُهُ حسناً - وان بعد كان شاذاً منكراً مردوداً . والحاصل ان الشاذَ المردود هو الفرد المخالف - والفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يجبر تفردَه .

والمنكر قال الحافظ البردنجي هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه وكذا اطلقه كثيرون - والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في الشاذ فانه بمعناه

يد المثلل (ويسمونه المعلول وهو لحن) [ما فيه علة] والعلة عبارة عن سبب غامض قادح مع ان الظاهر السلامة منه . تطرق الى السند الجامع شروط الصحة ظاهراً . وتُدرك بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنبه العارف على وهم بارسال او وقف او دخول حديث في حديث او غير ذلك فيحكم بعدم صحة الحديث او يتردد فيتوقف . والطريق الى معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتقانهم ، وكثير التعاليل بالارسال بان يكون راويه اقوى ممن وصل . وتقع العلة في الأسناد وهو الاكثر وقد تقع في المتن وما وقع في الأسناد قد يقدح فيه وفي المتن

كالأرسال والوقف . وقد يقدح في الأسناد خاصة ويكون المتن معروفاً به المضطرب هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاومة - فإن رجحت إحدى الروايتين على الأخرى بحفظ راويها وكثرة صحبة المروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجحة ولا يكون مضطرباً . والاضطراب موجبٌ ضعف الحديث لأشعاره بعدم الضبط . ويقع في الأسناد تارة وفي المتن أخرى وفيها من راواو جماعة بوجوه المدرج وهو أقسام - أحدها مدرج في حديث النبي صلى الله عليه وسلم بأن يذكر الراوي عقبه كلاماً لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متصلاً فيتوهم أنه من الحديث الثاني إن يكون عنده متنان بأسنادين يرويها بأحدهما الثالث إن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في أسناده أو متناً فيرويه عنهم باتفاق وكله حرام . وصنف فيه الخطيب كتاباً شافياً وكفى يز الموضوع هو المخلوق المصنوع وشر الضعيف . وتحرم روايته مع العلم به في أي معنى كان الآميناً

يح المقلوب هو نحو حديث مشهور عن سالم جُعل عن نافع ليرغب فيه . وقلب أهل بغداد على البخاري مائة حديث امتحاناً فردّها على وجوهها فأذعنوا لفضله

يط المشهور من الحديث قسان صحيح وغيره - ومشهور بين أهل الحديث خاصة وبينهم وبين غيرهم . ومنه المتواتر المعروف في الفقه وأصوله ولا يذكره المحدثون وهو قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم وهو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أوّله إلى آخره . وحديث من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار - متواتر - لاحديث إنما الأعمال بالنيات

ك الغريب والعزيب: إذا انفرد عن الزهري وشبهه ممن يُجمع حديثه رجل بحديث سمي غريباً . فإن انفرد اثنان أو ثلاثة سمي عزيزاً . فإن رواه الجماعة سمي مشهوراً . ويدخل في الغريب ما انفرد بروايته أو بزيادة في متنه أو أسناده ولا يدخل فيه أفراد

البلدان . وينقسم الى صحيح وغيره وهو الغالب - والى غريب متنا واسنادا كما اذا انفرد بمنته واحد - وغريب اسنادا كحديث روى منته جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر - وفيه بقول الترمذي غريب من هذا الوجه . ولا يوجد غريب متنا لا اسنادا الا اذا اشتهر القول فرواه عن المنفرد كثيرون فيصير غريبا مشهورا غريبا متنا لا اسنادا بالنسبة الى احد طرفيه كحديث انما الأعمال بالنيات كما من كُفِرَ ببدعته لم يحتج به بالاتفاق . ومن لم يكتر قيل لا يحتج به مطلقا . وقيل يحتج به ان لم يكن ممن يستحل الكذب في نصره مذهبه او لاجل مذهبه وحكي عن الشافعي . وقيل يحتج به ان لم يكن داعية الى بدعته ولا يحتج به ان كان داعية وهذا هو الأظهر الأعدل وقول الكثير الأكثر . وضعف الأول باحتجاج صاحبي الصحيحين وغيرها بكثير من المبتدعة غير الدعاء هـ من مواضع متفرقة من التقريب وهو كتاب بديع المثال قرب فيه مؤلفه هذا الفن المهم جدا و اشار الى ذلك حيث قال في اوله

اما بعد فان علم الحديث من افضل القرب الى رب العالمين . وكيف لا يكون وهو طريق خير الخلق واكرم الاولين والآخرين . وهذا كتاب اختصرته من كتاب الارشاد الذي اختصرته من علوم الحديث للشيخ الامام الحافظ المتقن المحقق ابي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح رضى الله عنه ابالغ فيه في الاختصار ان شاء الله تعالى من غير اخلال بالمقصود - واحرص على ايضاح العبارة وعلى الله الكرم الاعتماد ، واليه التفويض والاستناد

الفائدة الثالثة

قد عرفت ان الضعيف هو ما لم تجتمع فيه شروط القبول [وهي شروط الصحيح والحسن] وهي ستة

١ اتصال السند او جبر المرسل بما يؤكده

- ب عدالة الرواة
 ج السلامة من كثرة الخطأ والغفلة
 د محي الحديث من وجه آخر حيث كان في الأسناد مستور لم تعرف اهليته وليس
 منها كثير الغلط
 ه السلامة من الشذوذ
 و السلامة من العلة القادحة

واقسامه كثيرة لانه اما فاقد شرط واحد او شرطين او ثلاثة او اربعة او خمسة او ستة ، فهذه ستة اقسام القسم الاول ما فقد شرطا واحدا وهو ستة اقسام احدها ما فقد فيه اتصال السند وثانيها ما فقد فيه العدالة . . . الخ

ويدخل تحت فاقد الاتصال اقسام المرسل والمنقطع والمعضل . ويدخل تحت فاقد العدالة اقسام الضعيف بكذب راويه او بتهمته الخ واذا تبعت الأقسام بالنظر الى قاعدة التركيب وجدت كثيرة جدا وفي بيانها طول والاشتغال بغير ذلك من مهات هذا الفن أليق قال بعضهم قد خاض غير واحد في بيان الأقسام فتعبوا واتعبوا ولو قيل لاكثرهم اقسامها اظهر لنا ، مثالا لما لم يلقب منها بلقب خاص لحاصـ على ان من الاقسام ما لا يمكن وجوده مثل اجتماع الشذوذ ووجود ضعيف او مجهول او مستور في سنده لان الشذوذ هو تفرد الثقة فلا يمكن وصف ما فيه راو ضعيف او مجهول او مستور بأنه شاذ

تتمة

بمقدار ما يحسن الاعتراض اذا كان في محله يقيح اذا كان في غير محله وقد كثر ذلك من اناس شرعوا في بعض مبادئ العلوم وظنوا انهم وقفوا على اسرارها فصاروا يعترضون على المحققين الذين احسنوا فيما كتبوا غافلين عن اختلاف المقاصد والاعراض الذي هو اعظم داعٍ لتنويع التصانيف فمنهم من يعترض على المصنف لأنه لم يفصل

كذا في كتابه المختصر ومنهم من يعترض عليه لأنه بسط مسألة كذا في كتابه الموضوع لليسط لأن كثيرا من تلك المسائل لا تلزم ذلك المطالع كأن المصنف ألف كتابه للمعترض خاصة وان ظهر بعده بألف سنة واضطلع على ما يريد ان يطالعه فيه الى غير ذلك من الاعتراضات . والاعتراض انما يرد على المعترض لطلبه الشيء في غير مظنته نعم يسوغ الاعتراض اذا خالف المصنف ما التزمه اذا لم يكن ثم حكمه خفية اضطر براعاتها ولا يلزمه بيانها لثلا يقع في اعتراض مثل هولاء الأغمار فان المحققين لا يعبأون بمدحهم فضلا عن قدحهم ولا حاجة الى زيادة البيان خوفا من ذي شغب يقول انك تريد سد باب الاعتراض لثلا نكون التزمنا ما لا يلزم وقد فهم المقصود . ومن هذا النوع اعتراض بعض الناس على ائمة الحديث في روايتهم الاحاديث الضعيفة ، والجواب يظهر مما ذكره العلامة النووي في شرح مسلم ولندكر لك اولا عبارة الامام مسلم قال في باب بيان ان الاسناد من الدين وان الرواية لا تكون الا عن الثقات وان جرح الرواة بما فيهم جائز بل واجب وانه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكروه ، وانما الزموا انفسهم الكشف عن معائب رواة الحديث وناقلي الاخبار وافنوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر - اذ الأخبار في امر الدين انما تأتي بتحميل او تحريم او امر او نهي او ترغيب او ترهيب . فاذا كان الراوي لها ليس بعدن للصدق والأمانة ثم اقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه نغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك غاشا لعوام المسلمين - اذ لا يؤمن على من سمع بعض تلك الاخبار ان يستعملها او يستعمل بعضها - ولعلها او اكثرها كاذب لا اصل لها مع ان الاخبار الصحاح من رواية الثقات واهل القناعة اكثر من ان يضطر الى نقل من ليس بثقة ولا مقنع . ولا احسب كثيرا ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الاحاديث الضعاف والاسانيد المجهولة ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من الوهن والضعف الا ان الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها ارادة التكثر بذلك عند العوام ولان يقال ما اكثر

ما جمع فلان من الحديث وألف بن العدد . ومن ذهب في العلم هذا المذهب وسلك هذا الطريق لا نصيب له فيه وكان بأن يُسَمَّى جاهلاً أو لى من ان يُنسَبَ الى علمه . قال النووي في هذا الباب قد يقال لم حدث هؤلاء الائمة عن هؤلاء مع علمهم بانهم لا يحتاج بهم ويجاب عنه بأجوبه

احدها انهم رووها يعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم او على غيرهم او يتشككوا في صحتها

الثاني ان الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به او يستشهد كما قدمناه في فصل المتابعات ولا يحتاج به على انفراد

الثالث روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز اهل الحديث والاتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم وبهذا احتج سفيان رحمه الله حين نهى عن الرواية عن الكلبي ف قيل له انت تروى عنه فتال انا اعلم صدقه من كذبه

الرابع انهم قد يروون عنهم احاديث الترغيب والترهيب ونصائل الأعمال والقصص واحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الاحكام - وهذا الضرب من الحديث يجوز عند اهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به لان اصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند اهله وعلى كل حال فان الائمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراد في الاحكام فان هذا شئ لا يفعله امام من ائمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء . واما فعل كثيرين من الفقهاء او اكثرهم ذلك واعتمادهم عليه فليس بصواب بل قبيح جداً - وذلك لأنه ان كان يعرف ضعفه لم يحل له ان يحتاج به فانهم متفقون على انه لا يحتاج بالضعيف في الاحكام . وان كان لا يعرف ضعفه لم يحل له ان يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالفتيش عنه ان كان عارفاً او بسؤال اهل العلم به ان لم يكن عارفاً والله اعلم

وقال في مقدمة شرح صحيح البخاري

فصل قال العلماء المحققون من المحدثين وغيرهم إذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فعل أو أمر أو نهى أو حكم وشبه ذلك من صيغ الجزم - وكذا لا يقال روى أبو هريرة أو قال أو ذكر أو خبر أو حدث أو نقل أو أفتى وشبه ذلك - وكذا لا يقال ذلك في التابعين فمن بعدهم فما كان ضعيفا فلا يقال شيء من ذلك بصيغة الجزم ، وإنما يقال في الضعيف بصيغة التمرّض فيقال روي عنه أو نقل أو ذكر أو حكى أو يُقال أو يُروى أو يُحكى أو يُعزى أو جاء عنه أو بلغنا عنه

قالوا وإذا كان الحديث أو غيره صحيحا أو حسنا عُيِّن المضافُ إليه فيقال بصيغة الجزم - ودليلُ هذا كَلِمَةُ ان صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا يطلق إلا فيما صحح والآتي يكون في معنى الكاذب عليه - وهذا التفصيل مما تركه كثير من الناس من المصنفين في الفقه والحديث وغيرها وغيرهم - وقد اشتهر انكار الامام الحافظ ابي بكر احمد بن الحسين بن علي البيهقي على من خالف هذا من العلماء . وهذا التساهل من فاعله قبيح جدا فانهم يقولون في الصحيح بصيغة التمرّض وفي الضعيف بالجزم وهذا خروج عن الصواب وقلب للمعاني والله المستعان وقد اعنى البخاري رضي الله عنه بهذا التفصيل في صحيحه فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمرّض وبعضه بجزم مراعيًا ما ذكرنا . وهذا مما يزيدك اعتقادا في جلالته وتحريمه وورعه واطلاعه وتحقيقه واتقانه

الفائدة الرابعة

اوردوا الموضوع في انواع الحديث مع انه ليس بمحدث أصلا نظرا الى زعم واضعه والواضعون للحديث ضروب قال القاضي زكريا في شرح الفية العراقي في بيانهم ضرب بنعلونه استخفا بالدين ايضا به الناس كالزيادة وهم الذين يطنون

الكفر ويظهرون الأسلام او الذين لا يتدينون بدين
 وضرب يفعلونه انتصارا وتعصيا لمذاهبهم كالخطأية فرقة تنسب لابي الخطاب
 الاسدي كان يقول بالحلول - وكالسالية فرقة تنسب للحسن بن محمد بن احمد
 بن سالم السالمي

وضرب بتقربون لبعض الخلفاء والأمراء بوضع ما يوافق افعالهم وآراءهم ليكون
 كالعذر لهم فيما اتوا به كغياث بن ابراهيم حيث وضع للمهدي في حديث لاسبق الا
 في نصل او خفت او حافر - فزاد فيه او جناح وكان المهدي اذ ذلك يلعب بالحمام
 فتركها بعد ذلك وأمر بجذبها وقال انا حاتمته على ذلك

وضرب يفعلونه لدم من يريدون ذمه
 وضرب يفعلونه للاكتساب والارتزاق
 وضرب امتحنوا باولادهم او وراثة فوضعوا لهم احاديث ودسوها عليهم فحدثوا
 بها من غير ان يشعروا
 وضرب بلجون الى اقامة دليل على ما افتوا فيه بأرائهم
 وضرب يتدينون به لترغيب الناس في افعال الخير بزعمهم وهم منسوبون للزهد -
 وكل من هولاء حصل له وبه الضرر هـ

غريبة

الذين جوزوا وضع الحديث في الترغيب والترهيب لم يكفهم انهم خالفوا الاجماع
 في تحريم الكذب على آحاد الناس فضلا عن قوله شرع وكلامه وحى حتى رووا الحديث
 الذي هو اشهر الاحاديث الثابتة هكذا من كذب علي متعمدا ليضل به الناس
 فليتبوا مقعده من النار فزادوا في الحديث زيادة تفيد على زعمهم جواز ما ذهبوا
 اليه قالوا ان وضع الاحاديث في الترغيب والترهيب كذب له عليه السلام لا عليه
 وقد رد عليهم الامام النووي وغيره في ذلك احسن رد

قال الحافظ بن حجر من الموضوعات ما يؤخذ من حال المروي كأن يكون مناقضا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الاجماع القطعي أو صريح العقل حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل . ثم المروي تارة يخارعه الواضع وتارة يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح أو قدماء الحكماء أو الاسرائيليات أو يأخذ حديثا ضعيف الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا يروج به وإنما جعلوا مخالفة صريح العقل دالة على كون الحديث موضوعا لما تخالف عليه العقل والنقل من ان لا يتخالفوا ولو تخالفا بطل حكمهما معا وهذه مسألة مشهورة قديما وحديثا لا يختلف فيها اثنان ممن وسم بالمعرفة ولو جاز ذلك لجاز ان يرد في شرع الهية كون التقديم حادثا والحادث قديما وتسدق الكاذب وتكذيب الصادق لان نهاية ما يقال فيه انه مخالف للعقل والعقل لا يعاب به والقائل بذلك من الحشوية ، ومنهم من نسب اليه بعض ارباب التاريخ انه قال وقد سئل كم خمس في خمس ، وهو يدعي انه عالم بدقائق الحساب كعلمه بشروق الشمس

خمس وخمس ستة أو سبعة	قولان قالها الخليل وتعلب
فيه خلاف ظاهر ومذاهب	نكن مذهبنا اصح وأصوب
وخواطر الحساب فيها كثرة	واظن قولي فيهم لا يكذب

الفائدة الخامسة

قد عرفت فيما سبق ان الصحيح متفاوت رتبة بسبب تفاوت الاوصاف المقتضية للتصحيح في القوة .

فأعلى انواع الصحيح ما اتفق عليه البخاري ومسلم

ثم ما انفرد به البخاري لان الصفات التي تدور عليها الصحة هي اتم في كتاب البخاري منها في كتاب مسلم واشد وشرطه فيها اقوى واسد ، ثم ما انفرد به مسلم ، ثم ما

على شرطها ، ثم ما على شرط البخاري ، ثم مسلم فهذه ستة اقسام والسابع ما حكم بصحته غيرها من ائمة الحديث مما ليس على شرطها قال الحافظ ابن حجر هذا التفاوت انما هو بالنسبة الى الهيئة المذكورة اما لورجح قسم على ما فوجه بأمر تقتضي الترجيح فانه يقدم على ما فوجه اذ قد يعرض للمفوق ما يجعله فائقا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم فانه يتقدم على الحديث الذي يخرج به البخاري اذا كان فردا مطلقا . وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها اصح الاسانيد كالك عن نافع ابن عمر فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لاسيما اذا كان في اسناده من فيه مقال . وقال ايضا : الخبر المحتف بالقرائن أنواع ، منها ما اخرج به الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد التواتر فانه احتفت به قرائن منها جلالتهما في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرها وتلقى العلماء لكتايبهما بالقبول وهذا التلقي وحده اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر الا ان هذا يختص بما لم ينتقده احد من الحفاظ مما في الكتابين وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاحدهما على الآخر ، وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته ، اقول قد جرى الحفاظ هنا على منح ابن الصلاح وقد خالفه النووي في شرح مسلم فقال هذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والاكثرون ، فأنهم قالوا احاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة انما تفيد الظن فأنها آحاد والآحاد انما تفيد الظن على ما تقرر . ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرها في ذلك ، وتلقي الأمة بالقبول انما افادنا وجوب العمل بما فيها ، وهذا متفق عليه ، فان اخبار الآحاد التي في غيرها يجب العمل بما فيها اذا صحت اسانيدها ولا تفيد الا الظن فكذا الصحيحان . وانما يفترق الصحيحان عن غيرها من الكتب في كون ما فيها صحيحا لا يحتاج الى النظر فيه بل يجب العمل به مطلقا ، وما كان

في غيرها لا يعمل به حتى ينظر وتوجد فيه شروط الصحيح ولا يلزم من اجماع الأمة على العمل بما فيهما اجماعهم على انه مقطوع بأنه كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقد اشتد انكار ابن برهان الأمام على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في تغليظه ه فانتل حزب النووي هنا فالحق احق بالاتباع وان لم يكن لصاحبه اتباع . فكن مع الحق يكن الحق معك ومن كان الحق معه كان معه كل شيء

فوائد شتى

ا جرت عادة اهل الحديث بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الاسناد في الخط ، وينبغي للقارئ ان يلفظ بها ، واذا كان في الكتاب قرئ على فلان اخبرك فلان فليقل القارئ قرئ على فلان قيل له اخبرك فلان ، واذا كان فيه قرئ على فلان اخبرنا فلان فليقل قرئ على فلان قيل له قلت اخبرنا فلان . واذا تكررت كلمة قال كقوله حدثنا صالح قال قال الشعبي فأنعم يحذفون احدها في الخط فليلفظ بها القاري . فلو ترك القارئ لفظ قال في هذا كله فقد اخطأ والسامع صحيح للعلم بالمقصود ويكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه ه

ب غلب عليهم الاقتصار على الرمز في حدثنا واخبرنا وشاع بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا - ثنا وقد تحذف الثاء فيبقى - نا . ومن اخبرنا انا ولا تحسن زيادة الباء قبل النون

ج اذا كان للحديث اسنادان او اكثر كتبوا عند الانتقال من اسناد الى اسناد ح ولم يعرف بيانها عن تقدم . والمختار انها مأخوذة من التحول وانه يقول القاري اذا انتهى اليها ح ويستمر في قراءة ما بعدها

د قال العلامة النووي في شرح صحيح مسلم بعد ان اثني على كتاب الحافظ ابن الصلاح في مصطلح اهل الحديث : وقد اخصرته وسهلت طريق معرفته لمن اراد تحقيق هذا الفن والدخول في زمرة اهله . فقيه من القواعد والمهمات ما يتحقق به من حقيقته وتكاملت معرفته له بالحفاظ المتقنين - ولا يسبقونه الا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث فان شاركهم فيها لحقهم والله اعلم وقال في التقريب : لا ينبغي ان يقتصر على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه فليتعرف صحته وضعفه وفقهه ومعانيه ولغته واعرابه واسماء رجاله محققا كل ذلك معنيا باتقان مشكلها حفظا وكتابه هـ

وقد تم تأليفه في اواسط سنة ١٣٢٠ بمدينة بيت المقدس المباركة

لازالت عامرة وهذه الرسالة هي اول النسخات القدسية

ويتلوها النسخة الثانية وهي خير المبتدأ

والحمد لله على ما انعم . وصلى الله على نبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم

